تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨

Formation of Jewish Population in Palestine Before 1948

فواز الشرقاوي

قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

بريد إليكتروني: fsharkawi@iugaza.edu.ps

تاريخ التسليم: (٢٠٠٥/٥/١٧)، تاريخ القبول: (٢٠٠٦/٢/٢٦).

ملخص

يتناول البحث أحد الموضوعات الهامة والحيوية في الصراع العربي- الصهيوني حول فلسطين. ويحلل كيف تم التغلب السكاني للمهاجرين اليهود الوافدين إلى فلسطين على سكانها العرب، بحيث بات عرب فلسطين بعد عام ١٩٤٨ أقلية تعرضت للقهر والدفع للهجرة داخل أو خارج وطنهم، يرنون لتنفيذ حقهم الفردي والجماعي في العودة وتحصيل التعويض المادي والأدبي المناسب، ولكنهم ما زالوا معرضين للتهجير الجماعي وفق أهداف الصهيونية بجعل البلاد خالصة لليهود دون سواهم. يعني البحث بمرحلة ما قبل سنة ١٩٤٨، بعهدها العثماني والانتداب البريطاني. يركز المبحث الأول على القوانين والإجراءات قبل الهجرة، ويحلل بعض جوانب الهجرة اليهودية إلى فلسطين في ظل العهد العثماني. وتركز فترة الانتداب البريطاني في مبحثها الثاني على السياسة والإجراءات، وتحلل الهجرة اليهودية إلى فلسطين مجسدة في ظواهر الهجرة والنزوح والتساقط وغيرها. أما المبحث الثالث فيحلل مجمل سكان فلسطين. وخدمة لغاية البحث العلمية استخدمت مناهج التحليل المتاحة من تاريخية وصفية، إلى قانونية، إلى مقارنة موازنة إلى إحصائية.

Abstract

This is one of the important and vital issues of the Arab-Zionist Struggle on Palestine. It reveals the demographic balance conversion for the sake of Jews. Hence the Arabs of Palestine after 1948 became a depressed minority or refugees looking forward to return to their Homeland, which is still a risk. The research deals with the formation of Jewish population in Palestine before 1948, during the Ottoman Rule and the British Mandate. It also examines general policies, laws, Regulations and some issues related to Jewish Immigration and Palestine population as a whole. Historical, analytical, comparative and statistical methods were used to gain the goals of the study.

مقدمـة

فلسطين بلاد قديمة، استوطنها الإنسان منذ أقدم العصور، وتواردت على سكناها مجموعات مختلفة من البشر، وعاصرت أنواعاً شتى من الغزاة والحاكمين، إلى أن استقرت بيد الفاتحين العرب المسلمين، الذين يعتبر العهد العثماني امتداداً لحكمهم. أما موجة الهجرة العبرية القديمة إلى أرض كنعان فلم تكن سوى إحدى العوارض، فقد سبقتها موجات هجرة سامية وتلتها أخرى. وكان حكم العبريين قصيراً مزعزعاً اعترته انقسامات، وإن يكن وجودهم أطول، إلى أن تفرقت بهم السبل، ودخلت شعوب وجماعات بشرية أخرى في دينهم واختلطت بهم- وإن بقيت بعض الملامح الاجتماعية تجمع بينهم، ومجالات اقتصادية تميزهم. وظل اليهود غائبين عن المطالبة بأية حقوق أو العمل للسيطرة على فلسطين إلى أن استفاقوا بعد ألفي عام- وذلك حين بدأت العودة والعمل والتنظيم لحركة" الإحياء القومي اليهودي الحديث"، التي من بين عناصرها تكوين العنصر البشري عن طريق الهجرة إلى فلسطين.

ولا يجري تناول عملية تكوين السكان في فلسطين عموماً، لأن ذلك يخرج عن سياق البحث، ولكن يقتصر الاهتمام على تكوين السكان اليهود في فلسطين فقط. ولكن لا يحول هذا الأمر دون موازنته بأوضاع العرب في فلسطين، الذين هم جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الذي يقطن المنطقة بكاملها. ولم تكن عملية تكوين السكان اليهود في فلسطين هينة، ذلك لأنها تستهدف نقل مجموعات كبيرة من اليهود من أوطانهم وتهجيرهم إلى فلسطين ليتخذوها وطناً، وما يمكن أن يصادف ذلك من سياسات وإجراءات تتخذها سلطات البلدان الأصلية للمهاجرين أو السلطة القائمة على فلسطين والتي تفضي إلى العراقيل أو التسهيلات، وما تقابله من ترحيب أو نفور من قبل الأغلبية العظمى من سكان الوطن المنشود.

استهدفت عملية تكوين السكان اليهود في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ زيادة أعداد اليهود باضطراد عن طريق الهجرة، ورفع نسبتهم إلى باقي السكان بهدف الوصول من الأقلية الهامشية إلى الأغلبية التي تحكم البلاد. وحين لم يتسن ذلك بالأساليب السلمية، كانت حرب عام ١٩٤٨ التي قلبت الميزان السكاني، حيث بات اليهود في فلسطين بعد عام ١٩٤٨ هم الأغلبية والعرب هم الأقلية المهيضة الجناح. أما الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بقيتا خالصتين من وجود اليهود، وتحاول إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ زرع مستوطنين يهود فيهما، وإن تكن نتائج عملها محدودة، ما عدا تعبئة المستوطنات المتاخمة لخط هدنة عام ١٩٤٩ والأحياء المحيطة والقريبة من القدس بالمستوطنين اليهود. وفي كل فلسطين ما زال اليهود يشكلون الأغلبية قياساً بأقلية عربية كبيرة (لا تقل عن ٤٠% من مجمل سكان فلسطين). ولليهود امتدادات سكانية محتملة بين يهود العالم، كما أن العرب في فلسطين هم جزء من الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، الذي هو جزء من الشعب العربي عامة.

شهدت عملية تكوين السكان اليهود في فلسطين في مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨ نظامي حكم هما العهد العثماني والانتداب البريطاني، تباينت فيهما الأوضاع وتبدلت السياسات. وهو ما يمكن تناوله في **ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: تكوين السكان اليهود في فلسطين في ظل العهد العثماني.

المبحث الثاني: تكوين السكان اليهود في فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

المبحث الثالث: الهجرة اليهودية وسكان فلسطين.

المبحث الأول: تكوين السكان اليهود في فلسطين في ظل العهد العثماني

نظر الإسلام إلى اليهود باعتبارهم أهل كتاب، يجب الإيمان به وتصديق أنبيائهم. واعتبر المسلمون أن أرواح اليهود وذراريهم وأموالهم أمانة مصانة في ذمتهم (أهل الذمة)، وتركوا لهم تدبير شئون حياتهم الدينية والدنيوية. ولكن حرم عليهم التبشير بدينهم بين المسلمين أو تقلد السيف والرمح أو إقامة دولة على أرض الإسلام، ووجد اليهود الملاذ والملجأ الآمن بين المسلمين كلما ألم بهم كرب أو اضطهاد في أوروبا. وقد اهتدى واقتدى العثمانيون المسلمون بهذا النهج منذ نشوء دولتهم، وكذلك بعد دخولهم فلسطين- وهي جزء من بلاد الشام العربية الإسلامية- عام ١٥١٦ حتى انحسار حكمهم عنها فيما بين عامي ١٩١٨/١٧.

ويمكن تفحص الفترة موضع الدراسة، وهي ممتدة من حوالي عام ١٨٨٠ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، في مطلبين:

المطلب الأول: السياسة والإجراءات العثمانية قبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

المطلب الثاني :شئون الهجرة.

المطلب الأول: السياسة والإجراءات العثمانية قبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين

ظلت سياسة الدولة العثمانية تتسم بعدم التشدد إزاء دخول اليهود لفلسطين، وإن لم ترحب باستقرارهم فيها. ولكنها بدأت تشك في سلوكهم منذ إنشاء القنصلية البريطانية في القدس عام ١٨٣٨ وطلبهم وضع أنفسهم تحت حمايتها للتمتع بالامتيازات الأجنبية. وأخذت تستريب في مقاصد اليهود في ظل نشاط جماعة أحباء صهيون في روسيا (عدوة الدولة العثمانية اللدود)، وفي رومانيا وهي التي أقر مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ استقلالها وأقر شبه استقلال لبلغاريا، ومع تشجيع روسيا للحركات القومية في البلقان، وفي ظل تصاعد الأزمة في مصر التي انتهت باحتلال بريطانيا لها عام ١٨٨٢. ولم يكن اليهود غائبين عن مجريات الأمور، خصوصا وأن نشاطهم الاستيطاني الحديث قد بدأ في هذه الفترة. وشدد العثمانيون قيودهم على الهجرة اليهودية بعد أن كشفت الصهيونية عن هدفها في إقامة دولة لليهود في فلسطين، ولم يخدعهم التعبير الموارب الذي استخدمته وهو "بيت قومي لليهود في فلسطين يصونه القانون العام".

تتلخص سياسة الدولة العثمانية تجاه الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ تشرين ثاني /نوفمبر ١٨٨١ فصاعداً في إعلانها أن "بإمكان المهاجرين اليهود الاستيطان **كمجموعات متناثرة في كافة أرجاء الإمبراطورية العثمانية، ما عدا فلسطين.** ويجب أن **يخضعوا لكل قوانين الدولة**

وأن **يصبحوا رعايا عثمانيين**."(١) فهذا الإعلان حدد دخول اليهود إلى فلسطين بمجموعات محدودة، أي دون تدفق. وأباح أن ينتشروا في أرجاء الدولة، على ألا يتركزوا في منطقة واحدة، حتى لا يشكلوا فيها أغلبية تمكنهم من المطالبة بحكمها. واستثنى من ذلك فلسطين، لعلم العثمانيين أن اليهود يرنون لإقامة مملكة لهم في فلسطين أساسها الدين. واشترط في راغبي التوطن الخضوع لقوانين الدولة كافة، بمعنى أن يتخلوا عن الامتيازات الأجنبية وحماية القناصل. أما أن يصبحوا رعايا عثمانيين فيعني خضوعهم للتجنيد الإجباري- وهو شرط تعجيزي لأن القوانين العثمانية لا تبيح لغير المسلمين الانخراط في سلك الجندية.(٢)

وتتعدد الأسباب التي حدت بالعثمانيين إلى تبني هذه السياسة التي استمرت طوال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وواصلت حكومات جماعة الاتحاد والترقي التمسك بها حتى انحسار الحكم العثماني عن فلسطين وتتلخص في الآتي (٣):

١. خشية الدولة العثمانية أن يؤدي تكاثر السكان اليهود إلى خلق مشكلة قومية جديدة في الوقت الذي تعاني فيه من تخمة المشاكل القومية في البلقان ورومانيا، ورغبة في الحفاظ على تماسك الدولة وتقويتها.

٢. عدم رغبتها في زيادة الرعايا الأجانب ضمن أملاكها – وبخاصة الأوروبيين وأتباع الدول الكبرى- وهم ممن يتمتعون بامتيازات أجنبية في أمور الإقامة والتجارة والسفر والتقاضي والتملك، ويعيشون في جزء حساس من الدولة. وهو ما يؤدي إلى زيادة تدخل الدول الأجنبية في شئون الدولة الداخلية، في حين تسعى الدولة العثمانية إلى تقليص هذا التدخل، بالإضافة إلى أن معظم طالبي الهجرة هم من رعايا روسيا المتشبعين بالروح القومية، وبالتحديد من حركة أحباء صهيون التي تجذرت بين يهود شرق أوروبا وبالذات روسيا ورومانيا منذ ستينيات القرن الثامن عشر فصاعداً والتي دعت إلى الإحياء القومي اليهودي من خلال الاستيطان في فلسطين باعتبارها وطنها القومي. ولم يكن هذا الأمر خافياً على السلطات العثمانية.

٣. دعا السلطان عبد الحميد الثاني إلى تآلف قلوب المسلمين وجهودهم في إطار" الجامعة الإسلامية"، وما كان يستقيم ذلك مع منح فلسطين لليهود. ففي فلسطين مقدسات ومزارات إسلامية، وفيها المسجد الأقصى ثالث الحرمين الذي تشد إليه الرحال وهو مسرى ومعراج الرسول النبي محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام.

---

(1) Mandel, N.,(1976),**The Arabs and Zionism Before World War I**, University of California, California.

(٢) حلاق، حسان علي (١٩٧٨)، موقف الدولة العثمانية من النشاط الصهيوني ١٨٩٧-١٩٠٤، **شئون فلسطينية، العدد ٧٤ /٧٥ يناير/ فبراير ١٩٧٨**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ص ١٦٨-١٧٠.

(3) Mandel, N., Op.Cit. p.3-5, 60-61, 75-76, 224-225.

أما جمعية الاتحاد والترقي التي خلعت السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩ (بمساعدة اليهود ويهود الدونمة والماسونيين)[٤] وتولت الحكم، فقد دعت إلى تآلف رعايا الدولة العثمانية بغض النظر عن انتماءاتهم القومية، وأدركت أن العثمنة نقيض الصهينة، فالأولى تستهدف تمتين بنيان الدولة الداخلي وتجنب الحركات القومية الانفصالية، في حين أن المطامح الصهيونية لإقامة دولة لليهود في فلسطين ستنتهي في المستقبل بقيام حركة انفصالية يهودية تلقى دعم الدول الكبرى.

٤. لقيت الهجرة اليهودية معارضة متعددة الأطراف من داخل سنجق القدس ومن خارجه وتمثلت في: معارضة اليهود الشرقيين (السفارديم) لهجرة اليهود الغربيين الأوروبيين (الاشكنازيم)، خشية أن يفسدوا حياتهم لاختلاف طبائعهم وسلوكهم. ومعارضة يهود فلسطين للمهاجرين الجدد، حتى لا يشاركوهم أرزاقهم المعتمدة على الصدقات (الحالوقا) التي كانت ترسل إليهم من بلدانهم التي هاجروا منها، باعتبارهم يؤدون واجباً دينياً نيابة عن المجموع. وأعلن العرب معارضتهم لها، حين أرسل أعيان القدس في ١٨٩١/٦/٢٤ التماساً إلى الباب العالي لاتخاذ الإجراءات الفعالة الكفيلة بمنع نزوح اليهود الأجانب إلى فلسطين وشراء الأراضي. وقد فسرت مبررات هذا الالتماس بأن العرب الذين يعانون من التخلف الاقتصادي والتعليمي يخشون أن يغرقهم المهاجرون الجدد وألا يتمكنوا من مجاراتهم فطنة وبراعة. والحقيقة أن العرب لم يكونوا معادين لليهود، وإنما اعترضوا على هجرة اليهود الأجانب الذين يختبئون تحت الحماية الأجنبية، ورحبوا بمن يكتسبون الرعوية العثمانية ويفتحون مدارسهم ومتاجرهم للعرب ويراعون العادات والتقاليد العربية. كما اعترض متصرفو القدس والمسئولون فيها على الهجرة اليهودية لأنها تؤدي إلى الإخلال بالأمن العام وإفساد الانسجام بين الطوائف، وانتشار الإجرام، وتشجع على النهب والكسل.

أما الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية للحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين فتمثلت في الخطوات الآتية[٥]:

---

(٤) عوض، عبد العزيز محمد (١٩٨٣)، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ١٨٣١-١٩١٤**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٥٧-٥٨.
- علي، أورخان محمد (١٩٨٦)، **السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده**، دار الوثائق، الكويت، ص ٢٩٣-٣١٢.
- رسالة السفير البريطاني في استانبول بتاريخ ١٩١٠/٥/٢٩ إلى وزير خارجيته- انظر F.O 800/193A

(5) Mandel, N. Op. Cit. p.5-16,169-170.
- عوض، عبد العزيز محمد (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ٤٨-٥١، ٥٧-٦١.
- جريس، صبري (١٩٨١)، **تاريخ الصهيونية**، حـ١، ط٢، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ص ١٠٦-١٠٩.
- منسي، محمود حسن صالح (١٩٧٢)، **دراسات في تاريخ الشرق العربي الحديث**، حـ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٨٢-٨٧.

١. انصبت النقمة على اليهود في روسيا بعد اشتراك جماعة من بني جلدتهم في اغتيال القيصر الكسندر الثاني عام ١٨٨١، مما دفعهم للهجرة إلى أمريكا بالدرجة الأولى، وإن تكن مجموعات غير قليلة منهم قد يممت وجهها نحو فلسطين.

ولكي تتفادى الدولة العثمانية تدفق المهاجرين الروس إلى فلسطين، أبرقت إلى قنصلها العام في ثغر أوديسا بتعليماتها. كما طلبت في ١٨٨٢/٦/٢٩ من متصرف القدس ومن سلطات الموانئ، في ولاية بيروت منع يهود روسيا ورومانيا وبلغاريا من أن تطأ أقدامهم أراضي فلسطين- على أن يرحلوا إلى أي من الموانئ العثمانية الأخرى. وأبلغ الباب العالي في ١٨٨٣/١/٢٢ رؤساء البعثات الدبلوماسية في الآستانة رسمياً بقرار مجلس الوكلاء العثماني القاضي بمنع اليهود الروس من استيطان فلسطين أو الاستقرار فيها.

٢. ولكي تسد فجوة في الامتيازات الأجنبية التي تتيح لليهودي الروسي الحصول على إذن بالترحال بين أرجاء الدولة (عدا الجزيرة العربية) وبذا يتمكن من الوصول إلى فلسطين بأوراق صالحة، كما يمكن أن يدخلها كحاج أو رجل أعمال- قررت السلطات العثمانية في عام ١٨٨٤ إقفال فلسطين في وجه رجال الأعمال اليهود على أساس أن الامتيازات الأجنبية تنطبق على المناطق التي عدت"مناسبة للتجارة" واعتبرت فلسطين غير مناسبة لذلك. وبالتالي أصبح دخول فلسطين متاحاً للحجاج فقط، على أن يحصلوا على تأشيرة دخول من القنصليات العثمانية في الخارج، ويدفعوا تأميناً قدره ٥٠ ليرة عثمانية، ويتعهدوا بمغادرة البلاد خلال ٣٠ يوماً. وقد عدل الباب العالي المدة إلى ثلاثة أشهر في عام ١٨٨٧.

ولكن الدول الكبرى لم تقبل هذه القيود حفاظاً على امتيازاتها الأجنبية، لذا ضغطت على الدولة العثمانية عام ١٨٨٨ للسماح لليهود بالاستيطان في فلسطين على أساس أنهم يصلون فلسطين فرادى لا بأعداد غفيرة.

٣. لم ترق أفكار هرتزل للمسئولين العثمانيين التي عرضها عليهم في حزيران/ يونيو ١٨٩٦، أي قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، ورفضها السلطان بحزم في نفس العام. لذا تجددت القيود على دخول اليهود فلسطين بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في آب/أغسطس ١٨٩٧، وتحديده غاية الصهيونية بوضوح. وبعد المؤتمر الصهيوني الثاني عادت الحكومة العثمانية إلى التعليمات القاطعة الصادرة عام ١٨٨٤ التي تحصر دخول فلسطين في الحجاج اليهود فقط. ولمدة ثلاثين يوما يتعين عليهم أن يغادروا البلاد بعدها، وقد احتجت الدول الكبرى على ذلك باعتباره يعوق وصول رعاياها إلى فلسطين.

وفي تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٠٠ صدر القانون المتعلق بالزوار اليهود للأراضي المقدسة في فلسطين وينص على:

"م١: لا بد للموسويين- سواء أكانوا من رعايا الدولة العلية أو من الممالك الأجنبية- الذين يذهبون لفلسطين لأجل الزيارة أن يحملوا معهم تذكرة مرور أو جواز سفر- تتضمن صفة وغاية السياحة وتابعية حاملها.

م٢: على جميع هؤلاء الزوار الموسويين الذي يصلون ولاية بيروت أو إلى أي ميناء من موانئ متصرفية القدس الشريف إيداع تذاكر مرورهم أو جوازات سفرهم لدى موظف الجوازات، والحصول مقابل قرش صاغ- على تذكرة مرور أو إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر في فلسطين. ولتيسير تمييز هذه التذاكر عن غيرها يجب أن تكون بلون وشكل متميز، ويجب إبراز هذه التذكرة لموظفي الدولة والشرطة عند الطلب في أثناء السياحة أو الإقامة، ويخرج بقوة الشرطة أو بوساطة قناصل الدول المنتسب إليها كل من يتجاوز هذه الأشهر الثلاثة.

م٣: يجب تنظيم قائمة بمندرجات وتواريخ تذاكر الإقامة المؤقتة للزوار الموسويين المذكورة في المادة السابقة، وتنظم هذه القوائم في نهاية كل شهر ليتسنى إخراج الذين يتجاوزون هذه المدة، وكذلك معاقبة الموظفين الذين يتهاونون في هذا الخصوص"[٦]. وأوجب القانون إتخاذ إجراءات حازمة ضد المخالفين (م٤).

وقد استمر هذا القانون سارياً، وأعيد تأكيد العمل به عام ١٩٠٩ بعد مناقشة في مجلس المبعوثان العثماني حول فاعلية تطبيق قرارات منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

٤. تحت ضغط حاجتها إلى المال تساهلت حكومة الحرية والائتلاف العثمانية التي تولت الحكم في صيف ١٩١٢ في مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وحين عاد الاتحاديون إلى الحكم في مطلع عام ١٩١٣ وإزاء وطأة الدين والحاجة الماسة إلى المال، أصدرت وزارة الداخلية العثمانية تعليماتها في ١٩١٣/٩/٢٤ بإلغاء التذكرة الحمراء Red Slip التي وردت في قانون عام ١٩٠٠ بدعوى عدم تحقيقها للغرض الذي صدرت من أجله، مما أدى إلى العديد من التجاوزات وإساءة الاستعمال، وأمرت التعليمات بتشكيل لجنة محلية للاشتراك مع السلطات في المتصرفية للنظر في اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمنع اليهود من البقاء في البلاد أكثر من ثلاثة أشهر. وبذا رفع آخر قيد على دخول اليهود فلسطين بحرية. ولضمان ألا يتجاوز اليهود فترة الزيارة المسموح بها صممت السلطات في يافا على أخذ جوازاتهم لحظة وصولهم مقابل منحهم إيصالاً أبيض (ولكن سرعان ما أهمل هذا الإجراء) على أن يختم في جواز السفر تاريخ الوصول وأن ترسل قائمة باليهود الذين يدخلون البلاد إلى القدس.

٥. أثناء الحرب العالمية الأولى تغير موقف الدولة العثمانية من الصهيونيين واليهود بسبب ممالأتهم للحلفاء. ورحل عدد كبير من اليهود عن البلاد باعتبارهم رعايا أجانب لا يتمتعون بإقامة قانونية، لذا انخفض عدد اليهود في فلسطين من نحو ٨٥ ألفا في بداية الحرب العالمية الأولى إلى نحو ٥٦ ألفا في عام ١٩١٨. كما جردت المستعمرات اليهودية من السلاح بعد اكتشاف شبكة تجسس نيلي اليهودية التي عملت لصالح المخابرات البريطانية في مصر.

---

(6) علي، أورخان محمد (١٩٨٦)، مرجع سابق، ص ٢٥٩-٢٦٠.

لم تفلح السياسة والإجراءات العثمانية في منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإن تكن قد حدت منها- ويرجع ذلك إلى:

١. تدخل الدول الأجنبية للحفاظ على امتيازاتها في الدولة العثمانية. ومداخلات القناصل للحيلولة دون ترحيل اليهود المتجاوزين للمدة المسموح بها، كما كانت الدول تقوم بتزوير الوثائق والتمويه على هوية رعاياها من اليهود الراغبين في زيارة فلسطين أو الإقامة فيها.

٢. فساد الجهاز الإداري في متصرفية القدس وولاية بيروت، ولجوء اليهود إلى استخدام سلاح الرشوة مع المسئولين العثمانيين وكبار وصغار الموظفين- ولكل شيء ثمنه.

٣. لجوء اليهود إلى التحايل على القيود المفروضة على الهجرة أو الزيارة، عن طريق التخلي عن الجنسية الروسية واكتساب الجنسية البريطانية أو الأمريكية. وباللجوء إلى النزول في موانئ بعيدة على الساحل السوري ثم التسلل براً إلى فلسطين أو النزول في مصر ثم التسلل بحراً إلى مناطق غير مأهولة من شاطئ فلسطين.

يمكن القول إجمالا أن الدولة العثمانية برغم الضعف الذي عانته والضغوط الداخلية والخارجية التي كابدتها- قد حافظت على نهج ثابت في رفض تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين إدراكاً للمخاطر التي تحملها. وقد صدرت ثلاثة فرمانات سلطانية في ٢٩،٢٨،٢١ من ذي القعدة سنة ١٣٠٨(عام١٨٩١) يلخص فحواها نص الفرمان الثالث بأن ".. هؤلاء الموسويين لو اسكنوا في أي مكان (من أجزاء الإمبراطورية) فإنهم سوف يتسللون إلى فلسطين شيئاً فشيئاً مهما اتخذت من تدابير، وسيسعون لتشكيل حكومة موسوية بتشجيع وحماية الدول الأوروبية. ولن يعمل هؤلاء في الزراعة والفلاحة، بل سيحاولون الإضرار بالأهالي كما فعلوا في البلدان التي طردوا منها.[٧] "ورداً على أفكار هرتزل ومحاولاته لانتزاع اعتراف عثماني بدولة يهودية في فلسطين مقابل إصلاح الشئون المالية العثمانية، أبلغ هرتزل في حزيران/يونيو ١٨٩٦ برد السلطان عبد الحميد الثاني:".. لا يمكنني بيع ولو قدم واحدة من الأرض، لأنها ليست ملك يميني بل ملك شعبي- لقد جاهد شعبي لاكتساب إمبراطوريته مضحياً بدمه وخضبها بدمه، ولن نسمح لأحد باغتصابها منا قبل أن نرويها بدمنا.... ليحتفظ اليهود ببلايينهم. فإذا مزقت إمبراطوريتي يوماً فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل.."[٨] وأضاف السلطان " إني أحب تطبيق العدالة والمساواة على جميع المواطنين، ولكن إقامة دولة يهودية في فلسطين فلا"[٩].

وحتى جماعة الاتحاد والترقي المعروفة بصلاتها الوثيقة مع اليهود والصهيونيين والماسون- والتي تولت الحكم بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩- لم تستطع تجاوز هذا الخط الرئيس للسياسة العثمانية. ولا يبدل من ذلك تراخي قيود الهجرة بعد إلغاء التذكرة الحمراء في خريف عام ١٩١٣ حتى صيف عام ١٩١٤، متطلعة إلى الحصول على دعم مادي من اليهود.

---

(٧) المرجع السابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(8) Mandel, N., Op. Cit., p.11.

(٩) حلاق، حسان علي (١٩٧٨)، مرجع سابق، ص ١٦٨.

المطلب الثاني: شئون الهجرة اليهودية

حتى بداية الربع الأخير من ق.١٩ تميز الوجود اليهودي في فلسطين بحوافزه الدينية، وخلوه من أية أغراض سياسة ظاهرة. وتركز اليهود في المدن التي ترتبط بذكريات دينية مقدسة لديهم، وهي القدس وطبرية وصفد والخليل. واعتمدت حياتهم على الصدقات التي تردهم من بلدانهم الأصلية. ويرجع معظمهم إلى أصول شرقية (سفارديم)، ولم يسجل أي وجود أو نشاط لليهود الغربيين (اشكنازيم) في فلسطين بصورة مؤثرة ومتزايدة إلا بعد تأسيس مدرسة مكفية إسرائيل (نيتر) قرب يافا عام ١٨٧٠.

تحقق التكوين السكاني اليهودي الحديث في فلسطين عن طريق الهجرة من روسيا وشرق أوروبا. وقد تأثرت تلك الهجرة بعدم اندفاع تجربة اندماج اليهود في مجتمعاتهم إلى الأمام، نتيجة لمقاومة اليهود له خشية فقدان خصائصهم المميزة، ونتيجة لمقاومة المجتمعات الأوروبية لتلك الخطوة على أسس قومية، وهي العدوى التي انتقلت لليهود ممثلة في الصهيونية. كما تأثرت باضطهاد اليهود في روسيا إثر اشتراك بعضهم في اغتيال القيصر المحبوب عام ١٨٨١ وصدور قوانين مايو التي صلبت التفرقة الاقتصادية القائمة ضد اليهود، ثم باضطهادهم ثانية إثر فشل ثورة عام ١٩٠٥ التي اتهم اليهود بتدبيرها. كما تأثر اتجاه الهجرة بسياسة وإجراءات الدولة العثمانية، وبقانون هجرة الأجانب لعام ١٩٠٥ الذي حدت بريطانيا بموجبه من الهجرة إليها- مما جعلها تتجه صوب العالم الجديد للتخلص من القيود ومدفوعة بعوامل الجذب.

لا تشكل الهجرة اليهودية الحديثة إلى فلسطين إلا رافداً صغيراً من التيار العام للهجرة اليهودية الحديثة في العالم. فقد اندفع تيار الهجرة اليهودية بعد عام ١٨٨١ من روسيا وشرق أوروبا خاصة، صوب الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين. لذا زاد عدد اليهود في الولايات المتحدة من ٣ آلاف عام ١٧٩٠، إلى ١٥ ألفا عام ١٨٤٠ إلى ٢٥٠ ألفا عام ١٨٩٠، إلى ٣ ملايين عام ١٩١٤ن إلى ٤٢٠٠٠٠٠ عام ١٩٢٨، إلى ٥ ملايين عام ١٩٤٥[١٠]. ويمكن مقارنة ذلك بعدد اليهود في فلسطين الذي وصل عام ١٩١٤ إلى ٨٥ ألفاً، ولم يتجاوز في عام ١٩٤٨ ٦٥٠ ألفاً. علماً بأن أعداد اليهود في فلسطين لم تتكاثر باضطراد إلا بعد أن وضعت الولايات المتحدة قوانين الهجرة، حيث حدد قانون عام ١٩٢٤معدل الهجرة بنسبة ٢% من عدد الأجانب التابعين لمختلف الجنسيات والمقيمين في الولايات المتحدة حسب تعداد عام ١٨٩٠[١١]، والذي كانت من أولى نتائجه تحول ٤٠ ألفاً من المهاجرين اليهود البولنديين إلى فلسطين بعد أن أغلقت في وجوههم أبواب الهجرة إلى الولايات المتحدة حسب نظام الحصص الجديد. وقد بلغت نسبة الهجرة اليهودية إلى فلسطين قياساً بالهجرة اليهودية العالمية٣,٣% فيما بين عامي ١٨٨١-١٩٠٠، ١,٩% فيما بين عامي ١٩٠١-١٩١٤[١٢]. وفيما بين عامي ١٨٤٠-١٩٤٢ ترك

(10) بولاك، ن. أ. (١٩٧١)، **إسرائيل أمة وتاريخها**، ط١، دار النشر العربي، تل أبيب، ص ١٢٠-١٢١.
(11) عبد العزيز، مصطفى (١٩٦٨)، **الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة**، دراسات فلسطينية ٣٥، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ص ٢٧-٣٤.
(12) فهمي، وليم (١٩٧٤)، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٣٨.

٣٩١٧٠٠٠ يهودي مواطنهم الأصلية في شرق أوروبا ووسطها وهاجروا إلى الغرب وخاصة إلى العالم الجديد، بينما لم يهاجر إلى فلسطين خلال نفس الفترة سوى ٣٧٩ ألفا (٩,٧% من الإجمالي).[١٣]

ويمكن القول إن طوفان الهجرة اليهودية المتدفق إلى الولايات المتحدة قد شدته عوامل الجذب المادية، أكثر من المعوقات التي وضعتها الدولة العثمانية.

شهدت فلسطين حتى عام ١٩١٤ موجتي هجرة يهوديتين يوجز الحديث عنهما في الآتي:[١٤]

أ. **موجة الهجرة الأولى(١٨٨٢-١٩٠٣):** قدر عدد المهاجرين الذين جلبتهم واستقروا بما بين ٢٠-٣٠ ألفاً. وهم من الطبقة الوسطى في روسيا وبولندا ورومانيا. ولم يقتصروا على الحوافز الدينية وإنما تأثروا بالآمال القومية، خاصة بعد مذابح عامي١٨٨١-١٨٨٢ وقوانين مايو الاقتصادية.

وتضمنت تلك الموجة هجرة جماعة صغيرة بلغ عددها ١٤ شخصاً من جمعية أحباء صهيون الأوديسية الذين وصلوا يافا في ١٨٨٢/٦/٢٩ وتسموا Biluyim[١٥] وهي الحروف الأولى لعبارة وردت في سفر أشعيا ٢:٥ من التوراة(يا بيت يعقوب هلم فنسلك في نور الرب). وقد أسست هذه الموجة بعض المستعمرات، ولكنها وضعتها إثر فشلها تحت إشراف ورعاية البارون دي روتشيلد، وتميزت بالاعتماد على العمل العربي الرخيص. ولم يزد عدد الفلاحين اليهود عن ٣٦٠ فلاحاً حتى عام ١٨٩٩، في حين تركز اليهود في المدن، وبلغ عدد السكان اليهود آنذاك نحو ٥٠ألفاً.

ب. **موجة الهجرة الثانية (١٩٠٤-١٩١٤):** قدر عددها بما بين ٣٥-٤٠ ألف، وهم في الغالب عمال يهود روس. وقد جاءت بعد حوادث عام ١٩٠٤ ضد قيصر روسيا، وآمن أتباعها بأن حل المشكلة اليهودية يكمن في قيام حركة اشتراكية ثورية، لإحداث البعث القومي اليهودي،أي بالتوفيق بين الاشتراكية والصهيونية. وغلب عليها عدم وجود تنظيم يدفعها للهجرة إلى فلسطين أو يرعاها بعد وصولها. وحوت أصولاً مختلفة: ثورية تحررية، وفقراء معدمين، غير متمسكين بالدين غير ومؤهلين لممارسة العمل البدني والسعي لنشاط تنظيمي وسياسي والعمل على إيجاد طبقة عاملة تأخذ بمبدأ الصراع الطبقي[١٦].

وقد تبنى يهود هذه الموجة شعارات دين العمل وقهر العمل والعمل العبري. وبادروا بتأسيس عدد من المستعمرات كان من بينها تجربة نمط المستعمرات الجماعية (كفوتزا). كما

(١٣) المرجع السابق، ص ٣٥-٣٦.
(١٤) المرجع السابق، ص ٤٠-٤٤.
(15) Mandel, N. (1976). Op. Cit. p.1,5.
(16) Gvati,H., (1985), **A Hundred Years of Settlement**, Keter Publishing House, Jerusalem, p.32-38.

كونوا جماعة الحراس (هاشومير) للدفاع عن المستعمرات اليهودية تحت شعار حراسة يهودية. وكان من بين أعضائها زعماء لاحقون مثل ابن جوريون وابن زفي وليفي أشكول.

ولم يلق فكرها أو سلوكها قبول التجمع اليهودي القائم آنذاك في فلسطين، وهو المرتكز على استخدام العامل العربي المطيع والجلد والرخيص والكفء. وحتى بعد استقدام مكتب فلسطين الصهيوني فيما بين عامي ١٩٠٩-١٩١١ لما يتراوح بين ٥-٦ آلاف يهودي يمني ليعملوا خصيصاً كمزارعين، لم يبدل هذا الوضع كثيراً- فقد بقي اليهود يعتمدون على العمل العربي، وبقي المزارعون اليهود قليلين، وبقي اليهود سكان مدن بالدرجة الأولى.

ويقدر ابن جوريون نسبة من بقي في فلسطين من الهجرة الثانية بـ ١٠% فقط من مجموعها، أو ٢٥١٩ فرداً حسب إحصاء نقابة العمال اليهود العمومية (هستدروت) عام ١٩٢٢. أما الآخرون فقد رحلوا إلى الولايات المتحدة أو أوروبا، أو عادوا إلى مواطنهم الأصلية[١٧].

قدر عدد اليهود الذين دخلوا فلسطين فيما بين عامي ١٨٨٢-١٩١٣ بأكثر من ١٠٠ ألف يهودي، نزح نصفهم بعد إقامة قصيرة في البلاد[١٨]. وكانت دوافع النزوح هي إجراءات السلطات العثمانية وعدم ملائمة أوضاع العمل والحياة المحلية وإغراء المعيشة في أميركا. وقدر عدد اليهود في فلسطين عام ١٩١٤ بنحو ٨٥ ألفاً يمثلون ١٢% من سكان فلسطين البالغين آنذاك نحو ٧٠٠ ألف نسمة (ولكن انخفض عددهم في عام ١٩١٨ إلى ٥٦ ألف يهودي، نظراً لترحيل اليهود غير العثمانيين إلى خارج فلسطين)، ويقيم ١٢ ألفاً في ٤٧ مستعمرة، ويمثل اليهود اليمنيون ٨ % من إجمالي السكان اليهود في فلسطين.[١٩] و إجمالاً تطور عدد السكان اليهود في فلسطين زمنياً من ٢٤ ألفاً عام ١٨٨٢، إلى ٥٠ ألفاً عام ١٩٠٠، إلى ٨١ ألفاً عام ١٩١٠، إلى ٨٥ ألفاً عام ١٩١٤، إلى ٥٦ ألفاً فيما بين عامي ١٦-١٩١٨[٢٠]. وشكل اليهود في فلسطين عام ١٩١٤ نسبة ٠,٦% من يهود العالم البالغ عددهم آنذاك ١٤ مليون يهودي[٢١].

المبحث الثاني: تكوين السكان اليهود في فلسطين تحت الانتداب البريطاني

يمكن تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: السياسة العامة للانتداب البريطاني قبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

المطلب الثاني: القوانين والإجراءات المنظمة للهجرة اليهودية إلى فلسطين.

---

(17) Ibid, p.33.

(١٨) عوض، عبد العزيز محمد (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص٤٧. Mandel, N.,(1976), Op. Cit., p.29 .

(١٩) فهمي، وليم (١٩٧٤)، مرجع سابق، ص ٤٣-٤٤.

(20) **A Survey of Palestine** (1946),2 Vols.,prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry,Government Printer Vol.I. p114.

(21) **Statistical Abstract of Israel (1983),** Central Bureau of Statistics, Jerusalem, p.33. (سيشار إليه لاحقاً مختصراً **S.A.I.**)

وتأتي معالجتهما تباعاً:

المطلب الأول: السياسة العامة للانتداب البريطاني قبل الهجرة اليهودية إلى فلسطين

التزمت بريطانيا بموجب صك الانتداب على فلسطين الصادر عن عصبة الأمم عام ١٩٢٢بـ".. مع ضمان عدم الإجحاف بحقوق مركز سائر الطوائف، أن تسهل الهجرة اليهودية في أحوال وشروط مناسبة، وتشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة ٤ استقرار اليهود بكثرة في أراضي البلاد.."م٦. وحدد الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢[٢٢] السياسة الشاملة التي ستتبعها بريطانيا في المستقبل بشأن الهجرة اليهودية في فلسطين، وأشار إلى أن أحكام تصريح بلفور" لا ترمي إلى تحويل فلسطين برمتها إلى وطن قومي لليهود بل إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين". وأضاف أنه تنفيذاً لسياسة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين" من الضروري أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عدد أفرادها بواسطة المهاجرة. ولا يجوز أن تكون هذه المهاجرة كبيرة لدرجة أنها تزيد عن مقدرة البلاد الاقتصادية عندئذ لاستيعاب مهاجرين جدد. ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبئاً على أهالي فلسطين كافة وعدم حرمانهم أية طبقة من الأهالي الحاليين من عملهم.." وكان من المقرر إنشاء لجنة مخصوصة من أعضاء المجلس التشريعي لمفاوضة الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بتنظيم المهاجرة، ولكن لم ينشأ كل من المجلس التشريعي ولجنة الهجرة.

وأوضح كتاب تشرشل الأبيض لعام ١٩٢٢ معنى تنمية الوطن القومي اليهودي بأنها"... لا تعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً بل اضطراد نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية".[٢٣] وأعاد كتاب رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني إلى حاييم وايزمان رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين في ١٩٣١/٢/١٣ تأكيد التزامات بريطانيا قبل الصهيونية ويهود العالم كافة، وأن صك الانتداب التزام دولي لا يمكن الرجوع فيه، وأن مراقبة الهجرة تعني منع الهجرة غير المشروعة وتحديد الهجرة المرخص بها وتسهيلها." وأن حكومة جلالته لم تأمر كما لم تفكر أصلاً بوقف الهجرة اليهودية أو منعها مهما كان نوعها. وستستمر الموافقة على قائمة المهاجرين من العمال المأجورين وفي هذه الحالة ستؤخذ احتياجات العمل وذلك للأعمال التي تعتمد على رأس مال يهودي أو أكثره يهودي مما لن يتم القيام بها إلا إذا توفر وجود العمال من اليهود، وستؤخذ مطالب العمال اليهود بحصتهم في الأعمال العامة

---

(22) **تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩، رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر من جلالته في شهر آذار سنة ١٩٣٠**، ص ١٢٨-١٢٩. (سيشار إليه لاحقاً مختصراً **تقرير شو**).

(23) **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تموز سنة ١٩٣٧**، مكتبة الطباعة والقرطاسية، القدس (الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩)، ص ٢٠٤. (سيشار إليه لاحقاً مختصراً **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**).

وأعمال البلديات التي تمول من الأموال العامة بعين الاعتبار، وأن مبدأ تفضيل وقصر استخدام المؤسسات اليهودية على العامل اليهودي هو مبدأ من حق الوكالة اليهودية أن تقرره"[٢٤].

وتتلخص سياسة بريطانيا في المعاونة على إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، مع مراعاة الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين. والأساس الذي اتبعته في تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ عام ١٩٢٢ هو مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد عند وصولهم، وذلك هو قصد إصدار قوانين الهجرة المتتالية. وقد ثار الجدل حول تعريف مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب وعلاقتها بالهجرة، فرأت حكومة الانتداب أن مقدرة البلاد الاقتصادية الراهنة هي التي تحدد حجم الهجرة، في حين رأت الوكالة اليهودية أن زيادة أعداد المهاجرة اليهودية تؤدي إلى زيادة قدرة البلاد الاستيعابية. وكان المعيار العملي هو ألا يؤدي تدفق الهجرة اليهودية على فلسطين إلى زيادة البطالة بين العرب واليهود وتدهور الوضع الاقتصادي.

وقد **انتقد العرب** السياسة البريطانية العامة في فلسطين. وبالتبعية انتقدوا سياستها تجاه الهجرة اليهودية إلى فلسطين وطالبوا بوقفها ومنحهم حق الإشراف عليها، كما انتقدوا الصلاحيات المخولة للوكالة اليهودية بخصوص الهجرة، وأعلنوا أن" ليس هناك ما يصون مصالح الأهالي العرب إزاء أخطار الهجرة سوى إنشاء حكومة وطنية نيابية تشرف الإشراف التام على المهاجرين".[٢٥]

وبرغم أن الوكالة اليهودية قبلت بسياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ بربط الهجرة بقدرة البلاد على الاستيعاب، إلا أنها عادت تتذمر من ذلك. وقد ذكر مندوبها أمام لجنة شو".... الأمر الذي يهمنا هو إنشاء الوطن القومي للشعب اليهودي، وأن تكون ... مهاجرة غير مقيدة بأية قيود اصطناعية...، إننا نأمل أن يسفر هذا التدرج الطبيعي عن إيجاد أكثرية يهودية في البلاد... وهم ينظرون إلى حقهم في إنشاء حضارتهم الخاصة بأنه لا يزيد عن الحق الذي للعرب في انشاء حضارتهم ولا يقل عنه."[٢٦] ورأى جابوتنسكي أمام نفس اللجنة أن من واجب حكومة الانتداب أن تشجع الاستعمار اليهودي تشجيعاً فعلياً كي توجد في البلاد، بالطبع، أكثرية يهودية " بعبارة أخرى فإن مرمى حزبه الذي يوصف بالمتطرفين يتساوى بمن يوصف بالمعتدلين في إيجاد دولة يهودية في فلسطين[٢٧]. كما انتقدت نقابة العمال اليهود العمومية (هستدروت) وضع قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين[٢٨] وأعلنت موقفها الذي يكاد يماثل موقف الوكالة اليهودية، ولخصته في الآتي:

---

(24) **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين (المجموعة الأولى)، ١٩١٥-١٩٤٦**، (١٩٥٧)، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دائرة فلسطين،ص ١٨٨-٢٠٢.

(25) **تقرير شو**، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(26) المرجع السابق، ص ١٤١-١٤٢.

(27) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(28) **تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران، لمؤلفه السر جون هوب سمبسون، رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر من جلالته في شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٠**، مطبعة دار الأيتام السورية، القدس الشريف (ويحمل رقم Cmd.٣٦٨٦)،ص ١٨٣-١٨٤. (سيشار إليه لاحقاً مختصراً **تقرير سمبسون**).

١. إن تحديد المهاجرة بواسطة أنظمة إدارية ليس تهجماً على حقوق اليهود المشروعة في العودة إلى فلسطين، بل عائق في سبيل تقدم البلاد عموماً. كما أن طلب عدم تقييد الهجرة ليس مبنياً على ما يئول للعناصر الأخرى من المنافع من تدفق اليهود، بل أنه قائم على حق مطلق للقيام بحاجات الشعب اليهودي.

٢. لم تؤد الهجرة اليهودية إلى طرد العناصر الأخرى، بل أدت إلى فتح أبواب جديدة للعمل ورفع مستوى معيشة السكان الآخرين.

٣. عرقلة الهجرة اليهودية ستؤدي إلى إعاقة تقدم البلاد، ووقف الهجرة اليهودية سيؤدي إلى توقف رأس المال اليهودي والتبرعات اليهودية إلى يهود فلسطين. وهو ما لا يرجى منه أدنى خير لأية فئة من الشعب الفلسطيني.

٤. إن حق اليهود أساسي، ومستمد من صك الانتداب، وهو جلب اليهود إلى فلسطين دون أية عرقلة بقدر ما تستطيع البلاد استيعابه بالنظر إلى ما فيها من المرافق الطبيعية ومن جراء أعمال اليهود الإنشائية.

٥. إن معارضة وضع أي قيود تفرض على الهجرة، ليس نابعاً من فرص العمل والاستخدام وإنما يستند إلى اعتبارات سياسية واقتصادية خارجة عن نطاق المجهودات اليهودية.

٦. ينبغي أن يترك للوكالة اليهودية أمر الإشراف على المهاجرة بحكم مسئوليتها القائمة على حفظ التوازن بين مقتضيات المهاجرة ومشاريع اليهود الإنشائية.

وأورد تقرير اللجنة الملكية لفلسطين سنة ١٩٣٧(ص٣٨٧-٣٩٢) ظلامات الوكالة اليهودية بخصوص الهجرة بأن هناك شكوى مؤداها أن الدولة المنتدبة قصرت في القيام بالالتزام المترتب عليها لتسهيل الهجرة ووضع الخطط لذلك، وأن الإدارة لم تتقدم بأية مساعدة للمستعمرين الأوائل أو الطلائع وأن التقدم الحاصل هو نتيجة استخدام رأس مال يهودي وعمل رجال المستعمرات اليهود. وجاء في رد حكومة الانتداب أن من دواعي فخر اليهود أن يكونوا هم الذين شيدوا صروح وطنهم- وهذا ما عناه صك الانتداب، وأن الإدارة تواجه مشاكل مالية وعملية بحكم وراثتها لبلاد فقيرة وحرصها على توفير الخدمات الضرورية للسكان الحاليين والمهاجرين. وجاء الرد على أن جداول العمال لم تكن كافية في السنوات الأخيرة في أن هناك ٦ آلاف عامل يهودي عاطل عن العمل خلال عام ١٩٣٧، مما يدل على أن الحذر الذي تبديه الإدارة له ما يبرره، إلى جانب إقامة الفرصة أمام الوكالة اليهودية لعرض الحجج التي تبنى عليها دعواها بأن جدول العمال يجب أن يطابق الرقم الذي تذكره في طلبها، كما أن الوكالة اليهودية تتقدم بجدول بأعداد عمال مطلوبين تراعى فيه أوضاع اليهود خارج فلسطين مما لا علاقة له بقدرة البلاد على الاستيعاب، كما أن طلبات المهاجرة يدرسها مدير المهاجرة أولاً ثم من قبل المندوب السامي نفسه وعادة ما توافق حكومة فلسطين على أعلى عدد تتطلبه الحالة. ونوقشت شكاوى عديدة.

المطلب الثاني: القوانين والإجراءات المنظمة للهجرة اليهودية إلى فلسطين

بعد انتقال فلسطين إلى الإدارة المدنية في يوليو ١٩٢٠، صدرت عدة قوانين متتابعة تنظم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، يمكن استعراضها بإيجاز في الآتي[٢٩]:

أولاً: قانون المهاجرة الأساسي: صدر في ١٩٢٠/٨/٢٦: ونص على حق المندوب السامي في تنظيم الهجرة، وحدد الفئات التي يسمح لها بدخول فلسطين وهي: الأشخاص الذين تضمن المنظمة الصهيونية إعالتهم لمدة عام. وصرح لها بإدخال ١٦٥٠٠ مهاجر سنوياً، والأشخاص الذين تتوفر لهم الموارد المستقلة الذين يقدمون الدليل على قدرتهم على إعالة أنفسهم، ورجال الدين الذين تتوفر وسائل إعاشتهم في فلسطين. غير أن هذا القانون لم ينجح فعدل إلى القانون التالي.

ثانياً: قانون المهاجرة الصادر في ١٩٢١/٦/٣: أصدره المندوب السامي، وحدد الفئات التي يسمح لها بدخول البلاد: عدلت فئة الأشخاص الذين تضمن المنظمة الصهيونية إعالتهم لمدة عام، واستبدلت بها فئة العمال اليهود الذين يحصلون على تصاريح للعمل المستديم في فلسطين، وسمح للمنظمة الصهيونية بالحصول على تصاريح العمل وتوزيعها على العمال اليهود المطلوبين للعمل في فلسطين مع التعهد بإعالتهم لمدة سنة واحدة. وشمل القانون فئات: السياح الذين لا ينوون الإقامة في البلاد بصورة دائمة، وذوي الوسائل المستقلة الذين ينوون الإقامة في البلاد بصورة دائمة، وأصحاب المهن الذين ينوون مزاولة مهنهم، ونساء وأولاد الأشخاص القاطنين في فلسطين وغيرهم من الأفراد الذين يعتمدون في معيشتهم على هؤلاء الأشخاص، وللأشخاص الذين ينوون استخدامهم عند مخدومين معينين، وذوي الوظائف الدينية الذين أثبتوا أن لديهم من الوسائل ما يكفل معيشتهم في فلسطين والعائدين إلى البلاد من سكانها السابقين. وقد أثبت الاختبار أن هذه الشروط لم تسفر عن نتيجة مرضية، فلجأت الحكومة إلى إصدار أوامر أخرى في أيلول/سبتمبر عام١٩٢٤ بشكل أنظمة بموجب قانون المهاجرة. ثم حل محلها قانون مهاجرة جديد.

ثالثاً: قانون المهاجرة الصادر في ١٩٢٥/٩/٢٥[٣٠]: حدد الفئات التي يسمح لها بالهجرة إلى فلسطين وهي:

أ. الأشخاص ذوو الوسائل المستقلة، ويشملون: من يمتلك ما لا يقل عن ٥٠٠ جنيه تمكنه من العمل في التجارة أو الزراعة، ومن يمتلك مالاً يقل عن ٢٥٠ جنيها وماهر في التجارة أو

---

(٢٩) المرجع السابق، ص ١٧٠-١٧٢.

- فهمي، وليم (١٩٧٤)، مرجع سابق، ص ٤٧-٥٣.

(30) **Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Transjordan for the year 1925** (Colonial No.20), Printed and Published by His Majesty's Stationary Office,1926, p.51-52. (p.130-143 يذكر نص القانون)
(Report.. for the year - سيشار إليه لاحقاً مختصراً)

الحرف، ومن له دخل مضمون لا يقل عن ٦٠ جنيهاً سنوياً، والمكفول إعاشتهم من قبل شخص أو جهة مسئولة أو كليهما، والطلاب أو الأيتام المكفولة والمضمونة إعالتهم.

ب. أشخاص لهم موارد مستقلة أقل من الحد الأدنى الموصوف في الفئة(أ)، يسمح بدخولهم استثنائياً.

ج. أشخاص مطلوبون لعمل محدد، كعمال مهرة أو غير مهرة. وقد خولت الوكالة اليهودية إخطار سلطات الهجرة بعدد الأشخاص الذين تتوفر لهم فرص معقولة للعمل، شرط كفالة معيشتهم لمدة عام، وتقدم طلبات استقدامهم كل ستة أشهر في ٩/٣٠ و٣/٣١ من كل عام- وبناء عليه يقرر المندوب السامي عدد الشهادات المسموح بمنحها، ويصدرها رئيس المهاجرة بلا تعبئة (على بياض) وتسلم إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية التي تسلمها إلى نقابة العمال اليهود العمومية.

وقد انتقدت طريقة توزيع البطاقات، وتحديد مجالات العمل بناء على الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والمذهب السياسي لا المؤهلات الشخصية، وأن نقابة العمال اليهود تتولى إدارة هذا العمل، وهي مخالفة لوظيفة الحكومة في تولي الإدارة، وتجعل الحافز وراء الهجرة سياسياً بحتاً وليس بناء على حاجة البلاد الاقتصادية(٣١).

د. معالون من مقيمين دائمين في فلسطين أو بعض المهاجرين الذين تربطهم بهم قربى.

وقد أُلحق بقانون المهاجرة لعام ١٩٢٥ نظام جديد في تموز/يوليو ١٩٢٦، وعدل بعدئذ في ١٩٢٧/١٢/١ ثم في عام ١٩٢٨. **ووفق التعديلات الأخيرة قسمت أصناف المهاجرة إلى تسعة وتنحصر في أربع فئات:**

أ. الأشخاص الذين يملكون مبلغاً لا يقل عن ١٠٠٠ جنيه وعائلاتهم. وذوو المهن والحرف الذين يملكون ليس أقل من ٥٠٠ جنيه فلسطيني. والصناع الماهرون الذين يملكون لا أقل من ٢٥٠ جنيهاً والأشخاص الذين لهم إيراد ثابت لا يقل عن أربعة جنيهات في الشهر.

ب. الأيتام القادمون إلى ملاجئ فلسطين، والرجال والنساء الذين يتعاطون الأشغال الدينية والمضمونة معيشتهم ومعيشة عائلاتهم، والطلبة المضمونة معيشتهم.

ج. العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم.

د. الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على أقرباء لهم في فلسطين إذا كان هؤلاء الأقارب قادرين على إعالتهم.

---

(٣١) **تقرير شو**، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٧.

رابعاً: قانون المهاجرة الصادر في ١٩٣٣/٨/٣١[٣٢]**:** حافظ هذا القانون على التقسيم السابق أعلاه. ولكنه أضاف إلى فئة أ (أصحاب الوسائل المستقلة) صنفاً جديداً هو الشخص الذي يمتلك مبلغاً لا يقل عن ٥٠٠ جنيه بشرط ألا يؤدي استيطانه إلى إيجاد منافسة في العمل الذي ينوي تعاطيه، مع كفاية رأس المال الذي يملكه لتأمين النجاح المعقول للعمل. كما وسع القانون في فئة المعالين للذين ينتمون إلى الفئات أ، ب، ج.

وتوضيحاً وتعقيباً على هذا القانون وما سبقه، وعلى أوضاع الهجرة اليهودية إلى فلسطين يمكن إبداء ملاحظتين هامتين[٣٣]:

١. نظراً لعدم وجود قيود على دخول فئة الوسائل المستقلة (أ) إلا بملكيتهم لمبلغ من المال فقد وقع كثير من سوء الاستعمال بأمر هذا الصنف من المهاجرين. كما وقع أحياناً شيء من سوء الاستعمال واستعملت بعض المؤسسات ذات السمعة الطيبة في إدخال بعض المهاجرين من الفئة (ب). كما ثبت أن كثيرين من المعالين الأحداث الذين ينتسبون للفئة(د) يثبت بعد وصوله إلى فلسطين أنهم لا يعتمدون مباشرة في إعالتهم على المقيم الدائم أو المهاجر وأنهم ينتظمون بالفعل في سلك العمل، وبحكم كونهم عمالة غير ماهرة فهم أول من يتأثرون بالبطالة وقد بلغت نسبتهم عام ١٩٣٥ ٦١%- وهي نسبة مخيفة.

٢. بخصوص الأشخاص الذين لهم أمل ثابت في الاستخدام في فلسطين (العمال) تصدر شهادات مهاجرتهم بناء على طلب اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في فلسطين التي تبلغ مدير الهجرة بوجود آمال معقولة لاستخدام عدد من الأشخاص في فلسطين سواء بذكر أسمائهم أم دون ذكرها وأن تطلب منه بأن يأذن بدخول فلسطين على أن يرفق كل طلب بكفالة لإعالة الشخص أو الأشخاص الذين قدمت الطلبات بشأنهم لمدة لا تقل عن سنة واحدة. وتصدر قائمة بهم كل ستة أشهر، بعد فحص أحوال اليهود الصناعية والاقتصادية في البلاد وحالة العمل فيها والبطالة. ويراعى مبدأ قدرة البلد الاستيعابية ممثلة في الموافقة على طلبات التشغيل الدائم ولا ينظر في طلبات الاستخدام المؤقتة، وفي عدم قبول إدخال عمال يهود يحلون محل عرب قائمين على العمل.

وبعد إقرار جدول العمال تقوم سلطات المهاجرة بإعداد شهادات المهاجرة اللازمة، وتصدرها على دفعات إلى الوكالة اليهودية التي توزعها بدورها إلى المكاتب الفلسطينية الصهيونية في العالم وهذه تعطيها إلى المهاجرين الذين يقع الخيار عليهم. ولدى توزيع هذه الشهادات تؤخذ بعين الاعتبار المراكز النسبية التي تشغلها الأحزاب اليهودية في الوكالة اليهودية وأحوال البلاد التي يأتي منها المهاجرون. والمفهوم أن المؤتمر الصهيوني عند انعقاده هو الذي يقرر نصيب كل حزب من الأحزاب اليهودية المختلفة من شهادات جدول العمل كدليل تسترشد

(32) بويصير، صالح مسعود (١٩٦٩)، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، ط٢، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ص ٥٩٢-٥٩٧ (نص القانون ونظام المهاجرة).

(33) **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، مرجع سابق، ص ٣٧٤-٣٨١.

- **تقرير سمبسون**، مرجع سابق، ص ١٧٣-١٧٧.

به الوكالة اليهودية- التي هي لجنة المؤتمر التنفيذية- عند توزيعها الشهادات المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب من أصل جدول العمل. وقد حفزت هذه الطريقة جمعية بريت ترمبلدور للشبان (بيتار) وجمعية أجوادات إسرائيل المركزية على رفع عقيرتها بالشكوى من وجود تحيز في التوزيع.

وتوزع شهادات الهجرة على البلاد المختلفة بنسبة عدد اليهود في كل منها، واتساع مراكز التدريب فيها والأحوال الاقتصادية التي تسودها. وتستنير الوكالة اليهودية في فلسطين في توزيع شهادات العمال برأي لجنة تدعى " اللجنة الاستشارية للمهاجرة"، وهي لجنة مؤلفة من ممثلي جميع الفروع الاقتصادية للطائفة اليهودية في فلسطين. وتعيين أعضاء هذه اللجنة منوط باللجنة التنفيذية للمجلس الملي اليهودي، ووظيفتها إسداء النصح للوكالة اليهودية بشأن توزيع الشهادات على الطبقات المختلفة.

وعندما تتسلم الوكالة اليهودية شهادات الهجرة ترسلها إلى المكاتب الفلسطينية الكبرى في أوروبا وأميركا وعدن، وبلغ عدد هذه المكاتب ١٢ مكتباً أكبرها المكتبان الموجودان في وارسو وبرلين.أما المهاجرون الذين تنتقيهم فيأتون من مراكز التدريب التي هي نتيجة لحركة بدأت أثناء الحرب العالمية الأولى باسم حالوتس (الطليعة). وهذه الحركة تنقسم إلى ثلاث مراحل من حيث سن المهاجر: فالمرحلة الأولى تتناول الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٧ سنة وينتمون إلى جمعية الشبان أو تأخذ شكل حركة كشفية.المرحلة الثانية تضم شباناً بين ١٧-١٩ سنة وينضمون إلى فروع محلية تابعة لجمعية الطليعة. المرحلة الثالثة تبتدئ من ١٩ سنة فما فوق، وفي هذه المدة يدخل الشبان والشابات مراكز التدريب، ويستغرق التدريب ٢-٣ سنوات ويتناول الزراعة بالدرجة الأولى، وقد بلغ عددهم عام ١٩٣٧ ٢٤ ألفاً تحت التدريب.

خامساً: سمح الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ بهجرة يهودية مقدارها ٥٠ ألف مهاجر في خلال ٥ سنوات بواقع ١٠ آلاف مهاجر كل سنة، وإذا لم يكتمل نصاب سنة من السنوات يرحل إلى السنة التالية. إلى جانب السماح بدخول ٢٥ ألف لاجئ تتولى الجهات اليهودية إعاشتهم مع إعطاء رعاية خاصة للاجئين الأطفال والمعالين. على أن تخصم من حصة المهاجرة السنوية أعداد المهاجرين غير الرسميين الذين يدخلون البلاد أو يبقون فيها دون أن يتسنى طردهم. وقد دخل فلسطين فعلاً فيما بين آيار/مايو ١٩٣٩ حتى نهاية نيسان / ابريل ١٩٤٤ ٧٥ ألف يهودي سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية(٣٤).

نشأ إلى جانب الهجرة الرسمية المسجلة (المشروعة)، نوع آخر مواز **هو الهجرة غير الرسمية أو غير المسجلة أو غير المشروعة.** وهذه الهجرة لا تقع بإذن السلطات، وتتم بطريقتين رئيسيتين(٣٥):

---

(34) **Esco Foundation for Palestine** (1947), 2 Vols., **Palestine**, **A Study of Jewish, Arab and British Policies**, Yale University Press, New Haven, Vol.II, p. 942-955. (سيشار إليه لاحقاً مختصراً **Esco Study**)

(٣٥) **تقرير سمبسون**، مرجع سابق، ص ١٧٢-١٧٣، ١٧٨-١٨٠.

- **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، مرجع سابق، ص ٣٨٢-٣٨٦.

الطريقة الأولى: التحايل: ويعني أن الشخص يدخل البلاد من المداخل الرسمية، ولكنه يبقى في البلاد بصورة تخالف الصفة والغرض الذي رخص له بالدخول من أجله، وهو من غير الفئات المصرح لها بدخول البلاد بموجب قانون الهجرة الساري. وتتعدد أساليب التحايل: فمنها استغلال موسم الألعاب الرياضية المكابية والمعارض اليهودية، اللتين تقامان بالتبادل كل عامين، في الدخول كلاعبين أو متفرجين أو عارضين أو مشاهدين. ومنها دخول البلاد بحجة السياحة لزيارة الأماكن المقدسة أو لحضور المكبياد أو لمشاهدة المعارض اليهودية، ثم تجاوز الفترة المسموح بها والبقاء في البلاد بصورة غير شرعية- ويعد إخراجهم في منتهى الصعوبة لأنهم يجدون من السكان اليهود تستراً وحماية- لذا يبقى عدد كبير منهم في البلاد. ومنها الزواج الصوري بمعنى إجراء عقد زواج بين رجل وامرأة أحدهما فلسطيني أو يقيم في فلسطين، والقصد الحقيقي ليس هو الزواج فعلاً، وإنما تمكين الطرف الآخر من الحصول على حق الإقامة الدائمة في البلاد. وساعد على ذلك قانون الجنسية الفلسطيني لعام ١٩٢٥ الذي يعتبر زوجة الفلسطيني فلسطينية. وقد نشأت فئة من الرجال تسمى " الأزواج المحترفين" وهؤلاء يرتبطون بسلسلة من عقود الزواج والطلاق الصورية ما دامت الأجرة مؤمنة لهم. وتجاوباً مع ذلك قدرت النسبة بين حالات الطلاق وحالات الزواج المسجلة عند اليهود بـ ٤٠% عام ١٩٣٧. ومنها اللجوء إلى **لبس ثياب رجال الدين** الذين يدخلون البلاد بلا قيود ويعفون من الرسوم المفروضة على المهاجرين. ومنها قيام أشخاص لا يملكون ألف جنيه **باقتراضها من أي شخص أو بنك لمدة معينة** وبمجرد دخوله البلاد كأصحاب وسائل مستقلة لا قيد على دخوله يردون المبلغ لأصحابه، الذي يحول بدوره إلى يهودي آخر في الخارج ليدخل به. ومنها **التزوير** في أعمار المرافقين للتملص من مراقبة الحكومة لجوازات السفر، وكذلك التزوير عن طريق إدخال زوجة رجل غير مقيم إقامة قانونية في البلاد على جواز سفر رجل مصرح له بدخول البلاد- الذي يغادر البلاد بعدها ويترك الزوجة لزوجها الحقيقي. ومنها **حضور أشخاص بدون جوازات سفر،** وأقصى عقوبة تنزلها بهم حكومة الانتداب هي حجزهم ثم الإفراج عنهم في النهاية بكفالة مالية.

الطريقة الثانية: تجاهل القانون(٣٦)**:** وتعني تجنب راغبي الهجرة من الفئات غير المرخص لها بدخول البلاد بالطرق الرسمية ومنافذ الدخول الشرعية، ولجوءهم إلى أساليب أخرى لتحقيق غايتهم. ومنها الدخول عن **طريق البر**، فبعد أن تقوم سفن المهاجرين بإفراغ حمولتها في بيروت أو غيرها من موانئ الساحل السوري تتولى عصابات إدخالهم إلى فلسطين عن طريق الحدود وذلك عن طريق الحدود البرية الشمالية والشمالية الشرقية. فهو تهريب أشخاص يتم بالتملص من مراقبة نقاط الحدود وذلك بالخروج عن الطريق العام وسلوك شعب الجبال حتى الوصول إلى أماكن معينة يلقون فيها تستر وحماية الوكالة اليهودية. ومنها التهريب عن **طريق البحر** بسفن وقوارب مهاجرين تنطلق من سوريا أو لبنان أو مصر أو اليونان، وتلقى حمولتها في أماكن غير معتادة على شاطئ فلسطين. وقد لعبت الكيبوتزات دوراً كبيراً في إخفاء

---

(36) **Report… for the year 1934**, Op.Cit., p.8-9, 43-44.

هؤلاء المتسللين. وقد حمل سمبسون[٣٧] الوكالة اليهودية المسئولية عن كل الحوادث المخالفة للقانون، بيد أن ذلك لا يجعل من السهل تلافي الحال بعدما يصل المهاجر إلى فلسطين.

وليس بالإمكان تقدير عدد الهجرة غير الرسمية بالضبط، ولكن اعترف المندوب السامي عام ١٩٣٤ بأن عدد المهاجرين الذين بقوا في البلاد بدون إذن كان كبيراً، وعد ذلك أمراً خطيراً، وحسب اعتقاده لا يتجاوز عددهم ١٠٠ شخص شهرياً[٣٨]. وتتفاوت تقديرات عدد المهاجرين غير الشرعيين المعروف، فيقدرهم أحد المصادر بـ ٣٥-٤٠ ألفاً فيما بين عامي ٣١-١٩٤٧[٣٩]، في حين يقدرهم مصدر آخر بـ ٤٠ألفاً حتى عام ١٩٣٧[٤٠]، ويقدرهم مصدر ثالث ٤٧٢٢٢ مهاجراً فيما بين عامي ٣٢-١٩٣٩ [٤١] في حين تقدرهم مصادر عربية بـ٣١ألفاً عام ١٩٣٣ فقط[٤٢]، وتقدرهم بـ٦٥ألفاً حتى عام ١٩٣٧[٤٣]. وهناك تقدير شامل يجعل الهجرة السرية فيما بين ١٩١٩-١٩٤٨/٥/١٥ تبلغ٧٧ ألف مهاجر[٤٤]. والأرقام ليست قاطعة،خاصة وأنها تتعامل مع ظاهرة غير مكشوفة غلب عليها التكتم والسرية.

ويرتبط بالقواعد المنظمة للهجرة اليهودية إلى فلسطين، **القواعد المنظمة لاكتساب الجنسية الفلسطينية[٤٥]:**

فقد تنازلت تركيا عن فلسطين في معاهدة لوازن عام ١٩٢٣ والتي أصبحت سارية المفعول في ١٩٢٤/٨/٦. وعليه صدر قانون الجنسية الفلسطيني الذي أصبح ساري المفعول في ١٩٢٥/٨/١، ثم عدل في ١٩٣١/٧/٢٣ ليراعي فترة ما يقرب من عام بين سريان المعاهدة وسريان القانون، كي يتسنى اكتساب الجنسية حسب مقاصد القانون.

ينقسم **قانون الجنسية لعام ١٩٢٥** إلى أربعة فصول: يبحث **الفصل الأول** في الجنسية المقررة بالمعاهدة والتي جاءت على أثر تغيير السيادة على فلسطين، وتنص على أن جميع الرعايا العثمانيين المقيمين عادة في فلسطين في ١٩٢٥/٨/١ يصبحون فلسطينيين.(أما مرسوم الجنسية الفلسطينية المعدل سنة ١٩٣١ فقد اشترط بأن الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في فلسطين في يوم ١٩٢٤/٨/٦ ولكنهم انقطعوا عن الإقامة العادية فيها قبل ١٩٢٥/٨/١ يعتبرون فلسطينيين، إلا إذا كانوا قد اكتسبوا باختيارهم جنسية أخرى قبل يوم١٩٣١/٧/٢٣).

---

(٣٧) **تقرير سمبسون**، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(38) **Report… for the year 1934**, Op. Cit., p.11

(39) Avneri, A., (1982), **The Claim of Dispossession, Jewish Land Settlement and the Arabs, 1878-1948**, Herzel Press, New York, p.34-35.

(٤٠) **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، مرجع سابق، ص ٣٦٩.

(41) **Esco Study**, (1947) **Vol. II**, Op. Cit.,p.682.

(٤٢) هيكل، يوسف (١٩٣٧)، **القضية الفلسطينية، تحليل ونقد**، مكتبة الفجر، يافا، ص ١٤٤.

(٤٣) السفري، عيسى (١٩٣٧)، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، مطبعة ومكتبة فلسطين، يافا، ص ٢١٨.

(٤٤) فهمي، وليم (١٩٧٤)، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٤٥) **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، مرجع سابق، ص ٤٣٢-٤٣٦.

انظر نص قانون ١٩٢٥ في **Report … for the year 1925**, Op.Cit., p.154-161. –

ويعين **الفصل الثاني** الأشخاص الذين يكتسبون الجنسية الفلسطينية بالولادة، أو يفرض شروطاً لاكتساب الجنسية الفلسطينية في حالات أخرى من قبل الأشخاص الذين ولدوا في فلسطين قبل صدور القانون. ويفرض **الفصل الثالث** شروطاً لاكتساب الجنسية الفلسطينية عن طريق التجنس هي: الإقامة في فلسطين مدة لا تقل عن سنتين من فترة ثلاث السنوات السابقة لتاريخ طلب التجنس، وحسن الأخلاق، والإلمام بإحدى اللغات الرسمية في فلسطين(الانجليزية، العربية، العبرية) وتوفر نية الإقامة في فلسطين إذا أجيب الطلب. وخول المندوب السامي في بعض الأحوال صلاحية منح الجنسية. ويبحث **الفصل الرابع** في حالة النساء المتزوجات والأولاد القصر، وفي فقدان الجنسية الفلسطينية بسبب التجنس بجنسية بلاد أخرى وغيرها.

وبموجب قانون الجنسية فقد ٤٠ ألفاً من العرب المولودين في فلسطين والمقيمين في الخارج جنسيتهم.

أما بالنسبة لليهود، فقد قضى صك الانتداب(م٧) بأن تتولى إدارة فلسطين مسئولية سن قانون للجنسية يشتمل على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم. وقد عالج الفصل الثالث من قانون الجنسية لعام ١٩٢٥ أوضاع اكتساب الجنسية عن طريق التجنس، وهو يسري بكامله تقريباً على القسم اليهودي من السكان. وفي السنوات الأولى التالية لصدور قانون الجنسية لم يكن هناك إقبال يهودي كبير على التجنس، ثم زاد الإقبال بدرجة محدودة" وسبب ذلك أن اهتمامهم الأساسي محصور في الطائفة اليهودية، أما الإخلاص لفلسطين ولحكومتها فهو اعتبار ثانوي في نظر الكثيرين منهم"[٤٦] وحتى ١٩٣٦/١/٣١ اكتسب الجنسية الفلسطينية ١٦٦ ألف يهودي ممن لهم أهلية اكتسابها البالغين ٢٩٢ ألف يهودي من مجموع اليهود في فلسطين البالغين آنذاك ٣٨٤ ألفاً. أي أن هناك ١٦٢ ألفاً (٤٣% ممن لهم أهلية اكتساب الجنسية) لم يكونوا رعايا فلسطينيين.

المبحث الثالث: الهجرة اليهودية والسكان في فلسطين

اعتمد تكوين السكان اليهود في فلسطين على الهجرة،وكانوا يسعون لبلوغ الأغلبية تمهيداً لحكم البلاد.ولكن

لم تمكنهم عوامل عديدة من ذلك،حتى كانت حرب آيار/ مايو ١٩٤٨. وبعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل أزيلت العوائق أمام الهجرة، وانقلب الوضع السكاني، حيث بات اليهود يشكلون الأغلبية العظمى فيها.

يعرض هذا المبحث صورة رقمية لأوضاع الهجرة والسكان في فلسطين، ويأتي في مطلبين:

المطلب الأول: تحليل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

المطلب الثاني: تحليل سكان فلسطين زمن الانتداب.

(٤٦) **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

المطلب الأول: تحليل الهجرة اليهودية إلى فلسطين

يمكن تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأول: موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

الفرع الثاني: ملامح الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

الفرع الثالث: الهجرة والنزوح.

الفرع الأول: موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ١٩١٩-١٩٤٨/٥/١٥[٤٧]

شهدت فلسطين خلال فترة الانتداب عدة موجات من الهجرة، يمكن الحديث عنها بإيجاز كالآتي [٤٨]:

١. **موجة الهجرة الثالثة،** امتدت فيما بين عامي ١٩١٩-١٩٢٣، وحملت نحو ٣٥ ألف مهاجر من العناصر الشابة، أتى ٤٥% منهم من الاتحاد السوفيتي سابقاً و٣٠% من بولندا. وترتب عليها ارتفاع عدد اليهود في فلسطين من ٥٦ ألفاً في نهاية الحرب العالمية الأولى إلى ٩٠ ألفاً عام ١٩٢٣.

وتميز المهاجرون بتأثرهم بالأفكار الاشتراكية والاجتماعية التي سادت بلدانهم الأصلية، مما أدى إلى تكوين نقابة العمال اليهود العمومية(هستدروت) عام ١٩٢٠، والأخذ بتجربة إنشاء قرى العمال (موشافيم عوبديم) عام ١٩٢١، ومواصلة الأخذ بنمط المزارع الجماعية (كيبوتزيم). ولكن اتجهت أغلبية مهاجريها إلى سكنى المدن- خاصة تل أبيب الضاحية اليهودية ليافا.ولم يشكل يهود آسيا وأفريقيا سوى نسبة تقل عن ٥%، والباقي أوروبيون.

وقد ووجهت هذه الموجة بمعارضة اللجنة الصهيونية على أساس عدم توفر الأسس المادية في فلسطين، والخشية من ردود فعل الحكومة العسكرية والانتداب على تدفق الهجرة، ولكن أدى تغير الأوضاع في روسيا وتقلد السوفييت الحكم إلى التأثير على أوضاع اليهود التقليدية في البلاد، برغم أنهم منحوا حق المواطنة الكاملة منذ شباط/فبراير ١٩١٧.

---

(47) **S.A.I., 1987**, p. 154-155, 158-159.

- سعد، الياس (١٩٦٩)، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**، دراسات فلسطينية٦٦، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ص ٢١-٣٧.
- فهمي وليم (١٩٧٤)، مرجع سابق، ص ٥٠-٦٢.
- صايغ، يوسف عبد الله (١٩٦٦)، **الاقتصاد الإسرائيلي**، ط٢، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ص ٦٤-٦٥.
- Gvati, H., (1985), Op. Cit., p. 65,78.

(٤٨) يذكر أبوعرفة، عبد الرحمن (١٩٨١)، **الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية**، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، ص ٥٢-٥٨، أن أعداد المهاجرين في هذه الموجات كانت كالآتي:
موجة ١٩-١٩٢٣ ٣٤٩٨٣ مهاجراً، موجة ٢٤-١٩٣٢ ٩٤١٦٦ مهاجراً، موجة ٣٣-١٩٣٨ ٢٣٠٩٧٠ مهاجراً، موجة ٣٩-١٩٤٨/٥/١٥ ١٤٩٦٣٣ مهاجراً. وهي أرقام لا تطابق ما اعتمد عليه من مصادر.

٢. **موجة الهجرة الرابعة**، امتدت فيما بين عامي ١٩٢٤-١٩٣١، وحملت نحو ٨٢ ألف مهاجر. وقد أدى تطبيق نظام الحصص في الولايات المتحدة بعد إصدارها قانون عام ١٩٢٤ إلى زيادة أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، حيث بلغوا خُمس الهجرة اليهودية العالمية من الطبقة الوسطى مما دفعهم للهجرة- لذا سميت هجرة جرابسكي نسبة إلى وزير الداخلية البولندي. وأغلبهم من يهود بولندا وروسيا- ورفض أغلبهم العمل الزراعي فاتجه إلى سكنى المدن وممارسة التجارة والحرف، مما أوجد بطالة كبيرة في البلاد، بلغت نسبتها ١٢-١٣% من عدد العاملين اليهود وهو ما أدى بدوره إلى زيادة النزوح عن البلاد حيث فاق معدل النزوح معدل الهجرة عام ١٩٢٧. وتميزت هذه الموجة من الهجرة بارتفاع نسبة اليهود الأوروبيين إلى ٨٧,٦% مقابل ١٢,٤% لليهود الشرقيين مما أدى إلى تضاؤل نفوذ الأخيرين.

٣. **موجة الهجرة الخامسة**، وقعت فيما بين ١٩٣٢-١٩٣٨، وحملت نحو ٢٠٠ ألف مهاجر، غالبيتهم من يهود بولندا ووسط أوروبا وألمانيا. وتأثرت بتولي الحزب النازي الحكم في ألمانيا وسياسته تجاه اليهود، وبالإجراءات التي اتخذتها دول شرق أوروبا الحديثة الاستقلال والتي مست وضع الطبقة الوسطى اليهودية، وبالقيود التي وضعتها الولايات المتحدة على دخول المهاجرين نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، وكان أهم حافز للهجرة في هذه الموجة هو طلب الأمان، قبل أن يكون دافعاً صهيونياً. وتضمنت الموجة ٩١% من اليهود الأوروبيين، عدد كبير منهم من أصحاب المهن الحرة والعمال المهرة المتخصصين- مما أحدث قفزة نوعية في أوضاع اليهود في فلسطين. وقد تزايدت أعداد المهاجرين اليهود الألمان في هذه الموجة حيث تصاعدت نسبتهم من ٥% قبل ١٩٣٣، إلى ١٨% فيما بين عامي٣٣-١٩٣٥ إلى ٣٠% فيما بين عامي ٣٦-١٩٣٧، و٥٠% عام ١٩٣٨ من عدد المهاجرين اليهود في تلك السنوات. وقد استعلى المهاجرون الألمان على باقي إخوانهم نتيجة ارتفاع مستواهم العلمي والفني والتخصصي والمالي، وحافظوا على ثقافتهم الألمانية، ورفضوا الاندماج اجتماعياً في باقي المجموعات- وكأنهم يعبرون عن عقدة النقص التي حاقت بهم نتيجة الاضطهاد النازي لهم.

وتعد هذه أهم موجات الهجرة زمن الانتداب، لما حملته من أعداد كبير من المهاجرين، الكثير منهم (وخاصة اليهود الألمان) من نوعيات متميزة (رجال أعمال، محامون، معلمون، علماء، خبراء في المال والصناعة..إلخ)، مما ولد زيادة في وزن الأقلية اليهودية في فلسطين سياسياً واقتصادياً وتنظيمياً وتعليمياً. وحققت زيادة كبيرة في السنوات ٣٣-١٩٣٥، ولكنها تقلصت كثيراً بعد ثورة عرب فلسطين فيما بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩. وهي التي زادت أعداد اليهود في فلسطين من ١٧٥ ألفاً عام ١٩٣١(١٦,٩% من مجموع السكان)، إلى ٤١١ ألفاً عام ١٩٣٨ (٢٨,٦% من مجموع سكان فلسطين).

٤. **موجة الهجرة ١٩٣٩-١٩٤٨/٥/١٤** وشملت نحو ١٣٨ ألف مهاجر، منهم ٨٢ ألف مهاجر دخل البلاد بطريقة رسمية والباقي دخلها بأساليب غير رسمية. وشهدت هذه الفترة توصية الكتاب الأبيض الصادر عن مؤتمر لندن في آيار/مايو ١٩٣٩ بالسماح بادخال ٧٥

ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين في بحر خمس السنوات التالية، على ألا يسمح بالهجرة بعدها إلا بموافقة العرب وعلى ضوء قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد. كما شهدت عقد مؤتمر بلتيمور في آيار/مايو ١٩٤٢ الذي طالب بهجرة يهودية إلى فلسطين غير مقيدة وبتحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي. وكذلك طالب الرئيس الأمريكي ترومان بإدخال ١٠٠ ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين من مشردي الحرب العالمية الثانية، وهو نفس ما أوصت به اللجنة الأنجلو- أميركية عام ١٩٤٦.

وتوزعت نسب مهاجري هذه الفترة حسب البلد السابق على الهجرة إلى: ٢٥% من بولندا، ١٩% من رومانيا، ١٢% من ألمانيا، ٩% تشيك وسلوفاك،٦% المجر. وقدم ١٣ ألف مهاجر من اليمن والعراق وتركيا.

والتقسيم السابق والأرقام والنسب الواردة ليست قاطعة أو جامعة مانعة، وقد تتباين من مصدر إلى آخر(٤٩)، وتبقى قابلة للجدل والنقض، ولا يمكن الدفاع عنها طويلاً- لذا يجب اعتبارها مؤشرات عامة تعطي دلالات معينة، ولكنها ليست حكماً باتاً. ولتوضيح ذلك يقدر مصدر إسرائيلي(٥٠) حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين فيما بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٩ بـ٢٤٧٧٢٣ مهاجراً، ويقدرها فيما بين ١٩٤٠-١٩٤٨/٥/١٤ بـ١١٨٣٣٨ مهاجراً، أما مصدر اسرائيلي رسمي فيقدر الهجرة اليهودية إلى فلسطين فيما بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٨ بـ١٩٧٢٣٥ مهاجراً، ويقدرها فيما بين ١٩٣٩-١٩٤٨/٤/١٥ بـ ١٣٨٢٧٥ مهاجراً(٥١). والفروق واسعة جداً، ولا مجال لتفسيرها، ولكنها تؤكد أن الأرقام الإسرائيلية متضاربة وغير دقيقة عكس ما هو شائع.

الفرع الثاني: ملامح الهجرة اليهودية إلى فلسطين

يمكن تقديم بعض ملامح المهاجرين، التي تمكننا من التعرف على القارات والبلدان التي قدموا منها، وفئات المهاجرين حسب تصنيف قانون الهجرة ونوعية أشغاله في بعض السنوات. ويعبر عن ذلك رقمياً ومئوياً بالجداول التالية:

---

(٤٩) في حالة الاختلاف في الأرقام، اعتمد على ما ورد في .**S.A.I., 1987**,Op.Cit.,p.145-155–

(50) Bacchi, R.,(1977), **The population of Israel**, The Institute of Contemporary Jewry, Hebrew University, Demographic Center, Prime Minister's Office, p.79.

(51) **S.A.I., 1987**, Op.Cit.,(Table V/I),p.145-155.

جدول (١): الهجرة والمهاجرون حسب مدة الهجرة والقارة الأخيرة للاقامة ١٩١٩-١٩٤٨/٥/١٤*

فترة الهجرة	الإجمالي	آسيا	أفريقيا	أوروبا	أميركا والأقيانوسية	غير معروف	آسيا وأفريقيا %	أوروبا وأميركا %
١٩١٩-١٩٤٨/٥/١٤	٤٨٢٨٥٧	٤٠٨٩٥	٤٠٤١	٣٧٧٣٨١	٧٧٥٤	٥٢٧٨٦	١٠,٤	٨٩,٦
١٩-١٩٢٣	٣٥١٨٣	١١٨١	٢٣٠	٢٧٨٧٢	٦٧٨	٥٢٢٢	٤,٧	٩٥,٣
٢٤-١٩٣١	٨١٦١٣	٩١٨٢	٦٢١	٦٦٩١٧	٢٢٤١	٢٦٥٢	١٢,٤	٨٧,٦
٣٢-١٩٣٨	١٩٧٢٣٥	١٦٢٧٢	١٢١٢	١٧١١٧٣	٤٥٨٩	٣٩٨٩	٩,٠	٩١,٠
٣٩-١٩٤٥	٨١٨٠٨	١٣١١٦	١٠٧٢	٦٢٩٦٨	١٠٨	٤٥٤٤	١٨,٤	٨١,٠
١٩٤٦-١٩٤٨/٥/١٤	٥٦٤٦٧	١١٤٤	٩٠٦	٤٨٤٥١	١٣٨	٥٨٢٨	٤,٠	٩٦,٠

* المصدر: .S.A.I.,1987,(Table V/I),p.154-155**-**(٥٢)

برغم عدم الاتفاق بين المصادر المختلفة حول حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين فيما بين ١٩١٩-١٩٤٨/٥/١٤، تفرض الضرورة الاعتماد على بعضها(٥٣)، لاستخلاص بعض الدلالات. ويمكن إبداء بعض الملاحظات على الجدول رقم (١) هي:

١. تكاد أن تكون الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال فترة الانتداب غربية (اشكنازية) قادمة من أوروبا وأميركا، بينما شكل القادمون من آسيا وأفريقيا (السفارديم) نسبة تزيد بقليل عن عشر حجم الهجرة- وهو بون شاسع جداً بينهما.

وداخل مجموعة أوروبا- أمريكا شكل المهاجرون القادمون من أمريكا نسبة لا تذكر، بينما استأثر المهاجرون اليهود القادمون من أوروبا بالنصيب الأعظم ومثلوا ٧٨% من إجمالي الهجرة في الفترة المذكورة. وداخل المجموعة الآفروآسيوية لم يشكل المهاجرون القادمون من أفريقيا سوى عشر المهاجرين القادمين من آسيا (ومعظمهم من اليمن وتركيا وإيران).

٢. تراوحت نسبة يهود أوروبا وأمريكا في معظم الفترات بين ٩٠-٩٦% من إجمالي المهاجرين ولم تسجل انخفاضاً عن هذا المعدل سوى في فترة الحرب العالمية الثانية. في حين تذبذت نسبة المهاجرين اليهود القادمين من آسيا وأفريقيا بشكل كبير فمن ٤,٣% بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣ إلى ١٢,٤% بين عامي ١٩٢٤ و١٩٣١، إلى ٩% بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٨، إلى ٤% بين عام ١٩٤٦ و١٩٤٨/٥/١٤، ولم تسجل انجازاً يذكر (١٨,٤%) إلا بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٥ في الوقت الذي انخفضت فيه أرقام الهجرة الأوروبية الأمريكية.

---

(٥٢) توجد فروق طفيفة بين ما يرد في الجدول رقم (١)، وبين ما يرد في نفس مصادر الجدول ص ١٥٨-١٥٩.

(53) **S.A.I., 1987**, Op.Cit,Loc.Cit. انظر مثلاً

٣. تعد الفترة ما بين عامي ٣٢-١٩٣٨ أهم مراحل الهجرة خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد حملت ما يقرب من مائتي ألف مهاجر يهودي، كان ٩١% منهم من يهود أوروبا وأميركا، وكانوا من العناصر الفاعلة جداً في بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

٤. تتميز فترتا الهجرة (٣٩-١٩٤٥ و١٩٤٦-١٩٤٨/٥/١٤) بتزايد أعداد المهاجرين غير الرسميين وغالبيتهم من أصول أوروبية. وخلال الفترة ١٩١٩-١٩٤٨/٥/١٤ تبين أن من بين فئة "غير معروف" هناك ١١ ألف مهاجر غير رسمي و١٩٥٠٠ سائح بقوا في البلاد بطريقة غير قانونية.

٥. لا تعد فلسطين مكاناً جيداً لجذب المهاجرين اليهود. وكان حافز المهاجرين إليها هو طلب الملجأ الآمن، أو الاضطرار إلى ذلك تحت ظروف خارجة عن إرادتهم، وكانت الاعتبارات العقدية الصهيونية آخر ما يؤخذ في الحسبان. وتتضح هذه الحقيقة بجلاء بنسبة الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى الهجرة اليهودية العالمية، ويتبين أنها بلغت ١٤% في الفترة ٢١-١٩٢٥، ٥,٩% في الفترة ٢٦-١٩٣٠، وقفزت إلى ٦١,٧% في الفترة٣١-١٩٣٥ (حيث شهدت تقليص الولايات المتحدة قبول مهاجرين يهود)، ثم انخفضت إلى ١٨,١% في الفترة ما بين عامي ٣٦-١٩٣٩ وإلى ٢٦,١% في الفترة ما بين عامي ٤٠-١٩٤٢.[٥٤]

تتوفر بيانات عن **توزيع المهاجرين حسب البلدان** التي قدموا منها، تعرض بايجاز فيما يلي:

١. توزع المهاجرون اليهود حسب البلدان التي قدموا منها فيما بين عامي١٩١٩-١٩٣٥ حسب النسب التالية: بولندا ٤١,٥%، وروسيا ١١,٤%، ليتوانيا٣,١%، ألمانيا ٨%، رومانيا ٤,٨%، الولايات المتحدة ٢,٣%، اليمن ٢,٨%.[٥٥] وقد توقفت الهجرة اليهودية من روسيا قبل انقضاء عقد الثلاثينات.

٢. خلال العقد الأول من الانتداب شكل اليهود المهاجرون إلى فلسطين بالنسبة إلى إجمالي الهجرة اليهودية من البلد المعني: ٤% في اليمن، ١% في بولندا، ٠,٤% في ألمانيا والنمسا، و٠,٠٥% في الولايات المتحدة.[٥٦]

٣. تتوزع نسب المهاجرين اليهود إلى فلسطين فيما بين عامي١٩١٩-١٩٤٨ حسب البلد السابق على الهجرة إلى: بولندا ٣٥,٢%، ألمانيا ١١%، الاتحاد السوفيتي سابقاً ١٠,٨%، رومانيا٨,٥% التشيك والسلوفاك ٣,٥%، اليمن وعدن ٣,٣%، المجر ٢,١%، اليونان ١,٨%، تركيا ١,٧%، بلغاريا ١,٥%، الولايات المتحدة ١,٤%. ومنه يتبين أن مصدر الهجرة الرئيس هو شرق أوروبا ووسطها.[٥٧]

(٥٤) فهمي، وليم(١٩٧٤)، مرجع سابق، ص ٣٦.

(55) **Report… for the year 1935**,Op.Cit.,p.215.

(56) **Esco Study** (1947)**, Vol.I**, Op.Cit.,p.405.

(57) **S.A.I., 1987**, Op.Cit., p.158-159.

٤. من الأسباب الرئيسة لهجرة يهود بولندا إلى فلسطين وغيرها هو نشاط البولونيين للتوغل في الأشغال التي كان اليهود يسيطرون عليها بقصد إخراجهم من المركز المالي الذي شغلوه مما أدى إلى إرهاقهم. ومن أسباب هجرة يهود رومانيا الاعتداءات المتواترة على اليهود إلى جانب شدة النزعة الصهيونية بينهم منذ تأسيس المستعمرات اليهودية الزراعية الأولى ونشوء الفكرة الصهيونية. أما أسباب هجرة يهود اليمن فترتد إلى التجريد من كل حق مدني، إلى جانب وضع الأيتام القاصرين تحت وصاية الإمام مما يعني دفعهم إلى اعتناق الدين الإسلامي، بالإضافة إلى قدرتهم على التكيف مع الأحوال في فلسطين.[٥٨]

وتتوفر بيانات جزئية عن **أصناف المهاجرين المسموح لهم بدخول فلسطين حسب قوانين الهجرة**، تعرض كالآتي:

١. فيما بين عامي١٩١٩-١٩٢٨ توزعت أصناف المهاجرين المسجلين إلى: ذوو الوسائل المستقلة ١٧%، جدول العمال ٣٦%، معالون ١٥,٥%، غير تابعين لصنف ما ٢٥,٥%.[٥٩]
٢. فيما بين عامي١٩٣٠-١٩٣٩ بلغت أعداد ذوي الوسائل المستقلة ٣٢٤٨٨ مهاجراً، وأعداد العمال ٦٦٧٠٣ مهاجراً، والمعتمدين في معيشتهم على مقيمين في فلسطين ١٤١٨٨ مهاجراً.[٦٠]
٣. توزع المهاجرون حسب الفئات الاقتصادية المختلفة فيما بين عامي ١٩٢٢-١٩٤٥ إلى ٨٣٨٢٥ مهاجراً من أصحاب الوسائل المستقلة، وإلى ١٧٤١٢٦ مهاجراً من العمال، وإلى ٦٩٦٥٤ مهاجراً من المعالين- علماً بأن مجموع المهاجرين خلال الفترة المذكورة بلغ ٣٦٨٥٦٤ مهاجراً.[٦١]

وتتوفر بيانات جزئية عن **نوعية أشغال المهاجرين اليهود** في سنوات مختلفة ومحدودة. وتستخلص من الجدول اللاحق النتائج التالية:

١. شكل المسجلون "بدون مهنة" نسبة كبيرة قاربت ثم جاوزت نصف المهاجرين في السنوات المذكورة.
٢. سجل الممارسون للتجارة والمهنيون زيادة في أعدادهم، وهذا عائد إلى طبيعة الفترة الزمنية التي شهدت موجة الهجرة الخامسة.
٣. انحدرت نسبة العاملين في الزراعة من ٩,٤% عام١٩٣٠ إلى ٤,٥% عام ١٩٣٤. وهذا يعني أن معظم المهاجرين قد اتجهوا للعمل في أشغال بعيدة عن الأرض، وكان طابعهم مدنياً أكثر منه ريفياً. ويعني هذا أيضاً أن دعوة الصهيونية للالتصاق بالأرض لم تحقق إنجازاً يذكر.

---

(٥٨) **تقرير سمبسون**، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٩٠.
(٥٩) **تقرير شو**، مرجع سابق، ص ١٣٥.
(60) **Esco Study** (1947)**, Vol.II**, Op.Cit., p.677
(٦١) سعد، الياس (١٩٦٩)، مرجع سابق، ص ٤١-٤٣.

جدول (٢) النسب المئوية لتوزيع المهاجرين اليهود إلى فلسطين حسب المجموعة المهنية ١٩٣٠-١٩٣٤.*

المجموعة المهنية / السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤
الزراعة	٩,٤	٧,١	٤,٥	٥,٦	٤,٥
صناعة البناء والتشييد	١٦,١	١٤,٤	١٢,٢	١٥,٥	١٢,٢
المهنيون	٢,٠	٣,٦	٣,٢	٥,٢	٤,٣
عمال عموميون	٢٠,٠	١٣,٧	١٢,٦	١٠,٠	٧,٠
تجارة	٢,٦	٥,١	٦,٥	٦,٠	٦,٩
طلاب	١,٧	٢,٢	١,٨	١,٩	٤,٨
أشغال أخرى	٢,١	٤,٥	٥,٥	٤,٢	٢,٥
بدون مهنة	٤٦,١	٤٩,٤	٥٣,٧	٥١,٦	٥٧,٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* المصدر .Report..for the year 1934, Op.Cit.,p.41–

الفرع الثالث: الهجرة والنزوح

يعنى هذا الفرع بالربط بين ظاهرتي الهجرة والنزوح. والهجرة تعني تدفق المهاجرين ليصبوا في فلسطين، وهي ظاهرة إيجابية لمشروع الوطن القومي، في حين يعني النزوح خروج السكان اليهود من فلسطين أو عودة المهاجرين ليغادروا البلاد ويتخذوا مكاناً آخر وطناً لهم- وهي ظاهرة سلبية لمشروع الوطن القومي اليهودي. وفي العادة يكون تسجيل الهجرة أسهل من تسجيل النزوح، نظراً لأن النازح لا يفصح دائماً عن رغبته في النزوح، فقد يتستر بدواعي الزيارة أو السياحة أو العمل أو الدراسة أو غيرها .وإجمالاً فإن الفرق بين الهجرة والنزوح هو الصافي الذي يضاف إلى السكان المتواجدين في البلد ويشكل الزيادة الحقيقية، بينما لا يجوز اعتبار أعداد المهاجرين كلهم زيادة آلية في عدد السكان.

يمكن إبداء عدة ملاحظات حول أرقام الهجرة والنزوح لليهود في فلسطين كالآتي:

أولاً: أرقام الهجرة: يكاد لا يتفق عليها بين العديد من المصادر، ويتفاوت الرقم الإجمالي، كما تتفاوت أرقام بعض الفترات، وبعض السنوات- مما يصيب الباحث بالإرباك إذ لا يجد مصدراً واحداً يعتمد عليه، ويحار بين أيها يرجح ليقدم. ولتوضيح ذلك يمكن عرض الجدول التالي الذي يقارن بين مصدرين:

جدول (٣): جدول مقارن للهجرة اليهودية إلى فلسطين ١٩١٩-١٩٤٨/٥/١٤*

سنة الهجرة	(أ)	(ب)
١٩١٩	٠٠	١٨٠٦
١٩٢٠	٥٥١٤	٨٢٢٣
١٩٢١	٩١٤٩	٨٢٩٤
١٩٢٢	٧٨٤٤	٨٦٨٥
١٩٢٣	٧٤٢١	٨١٧٥
١٩٢٤	١٢٨٥٦	١٣٨٩٢
١٩٢٥	٣٣٨٠١	٣٤٣٨٦
١٩٢٦	١٣٠٨١	١٣٨٥٥
١٩٢٧	٢٧١٣	٣٠٣٤
١٩٢٨	٢١٧٨	٢١٧٨
١٩٢٩	٥٢٤٩	٥٢٤٩
١٩٣٠	٤٩٤٤	٤٩٤٤
١٩٣١	٤٠٧٥	٤٠٧٥
١٩٣٢	٩٥٥٣	١٢٥٥٣
١٩٣٣	٣٠٣٢٦	٣٧٣٣٧
١٩٣٤	٤٢٣٥٩	٤٥٢٦٧
١٩٣٥	٦١٨٥٤	٦٦٤٧٢
١٩٣٦	٢٩٧٢٧	٢٩٥٩٥
١٩٣٧	١٠٥٣٦	١٠٦٢٩
١٩٣٨	١٢٨٦٨	١٤٦٧٥
١٩٣٩	٣٧٥٦١	٣١١٩٥
١٩٤٠	١٠٤٤٥	١٠٦٤٣
١٩٤١	٣٨٣٩	٤٥٩٢
١٩٤٢	٣٥٨١	٤٢٠٦
١٩٤٣	٨٥٥٨	١٠٠٦٣
١٩٤٤	١٤٤٩١	١٥٥٥٢
١٩٤٥	١٣١٥٦	١٥٢٥٩
١٩٤٦	١٧٧٦١	١٨٧٦٠
١٩٤٧	٠٠	٢٢٠٩٨
١٩٤٨/٥/١٤	٠٠	١٧١٦٥
المجموع	٤٠٥٤٤٠	٤٨٢٨٥٧

* **المصادر**: أ. يستند العمود (أ) إلى إحصائية قدمتها حكومة الانتداب إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين UNSCOP عام ١٩٤٧، نقلاً عن: **الهجرة اليهودية إلى فلسطين** (د.ت)، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، القاهرة، ص ٢٠-٢١ (٦٢). وتتوفر السنوات ٢٠-١٩٣٦ في- **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، مرجع سابق ص ٣٦٨(٦٣). وترد السنوات ٢٠-١٩٣٥ في(٦٤)

Report. for the year 1935,Op.Cit.,p.214.

ب. يستند العمود (ب) في السنوات ١٩-١٩٢٣ إلى إحصائية وردت في أبوعرفة، عبد الرحمن (١٩٨١)، مرجع سابق، ص ٥٢. أما باقي السنوات ١٩٢٤-١٩٤٨/٥/١٤ فقد أخذت من **S.A.I.,1979**,Op.Cit.,p.135.(٦٥) وتتفق في المجموع مع ما ورد في- **S.A.I,1987**,Op.Cit.,p.154-155. عن الفترة ١٩١٩-١٩٤٨/٥/١٤.(٦٦)

---

(٦٢) **الهجرة اليهودية إلى فلسطين**، (د.ت) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، ص٢٠-٢١.

(٦٣) **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

(64) **Report… for the year 1935**, Op.Cit., p.214.

(65) **S.A.I, 1979**, Op.Cit., p.135.

(66) **S.A.I.,1987**, Op.Cit., p.154-155.

تحليلاً للجدول السابق وتعقيباً على أرقام الهجرة اليهودية إلى فلسطين زمن الانتداب يمكن إبداء الملاحظات التالية:

١. تتفق الأرقام الواردة في العمودين في السنوات ٢٨-١٩٣١ فقط، ولكنها ظاهرة لا تتكرر. ولا يعلم تفسير ذلك.

٢. ربما يعود التفاوت في الأرقام الواردة في العمودين إلى أن مصدر العمود (أ) هو حكومة الانتداب البريطاني، في حين أن مصدر العمود (ب) هو الوكالة اليهودية، وهي تضيف الهجرة غير الرسمية إلى باقي المهاجرين المرخص لهم. لذا يجب أخذ أرقام عمود (ب) بحذر لأنها ربما خضعت للزيادة أو للنقص على ضوء دوافع سياسية.

٣. يبدو أن الفترة ١٩١٩-١٩٢١ كانت موضع إرباك في رصد الهجرة. فقد وردت في أحد المصادر[٦٧] (هامش ٦٧) بأنها ٢١٥٠٦ مهاجرين يهود، في حين ذكر مصدر آخر[٦٨](هامش ٦٨) أن الهجرة في ظل الإدارة العسكرية (أي حتى تموز/ يوليو ١٩٢٠) قد بلغت ٦٨٤٣ مهاجراً يهودياً. والعمود (أ) لا تتوفر عنه بيانات في عام ١٩١٩، في حين تتدنى فيه أرقام عامي ١٩٢٠، ١٩٢١ عن العمود رقم (ب). وحتى بيانات العمود (ب)عن فترة أعوام ١٩-١٩٢١ تقل عن ٢١٥٠٦ مهاجرين وهو مأخوذ من مصدر رسمي.

٤. بمراقبة أرقام الهجرة في كلا العمودين يلاحظ تصاعدها باضطراد في الفترة ما بين عامي ١٩١٩-١٩٢٥، ثم انحدارها بشكل متواصل حتى عام ١٩٣١، وبلوغها أدنى مستوى عام ١٩٢٨. ولكنها عاودت الصعود بدءاً من عام ١٩٣٢، وطول عامي ١٩٣٣، ١٩٣٤ إلى أن بلغت الذروة عام ١٩٣٥، ثم بدأت بالتناقص في السنوات التالية حتى عام ١٩٤٢. وتحركت في السنوات التالية وكانت في معظمها غير رسمية.

٥. لا تتفق الأرقام الواردة في العمود(ب) مع الأرقام الواردة في الجدول رقم (١). فتجميع أرقام السنوات ٣٣-١٩٣٨ يعطي ٢٠٣٩٧٥ مهاجراً، في حين أن أرقام هذه الفترة في جدول(١) هي ١٩٧٢٣٥ مهاجراً. وكذلك فإن تجميع أرقام السنوات ١٩٣٩-١٩٤٨/٥/١٥ تعطي ١٤٩٦٣٣ مهاجراً. في حين أن أرقام هذه الفترة في جدول (١) هي ١٣٨٢٧٥ مهاجراً. علماً بأن البيانات في الفترات المشار إليها صادرة عن جهة واحدة.

ثانياً: أرقام النزوح: ليس من السهل رصد أرقام النازحين بدقة، نظراً لاختلاط وضعهم مع المغادرين إذ لا يفصح معظمهم عن عزمهم على النزوح. وهي ظاهرة تسبب قلقاً لليهود نظراً لاعتمادهم في تكوينهم السكاني على الهجرة، حيث يترتب على النزوح مغادرة السكان المقيمين ورحيل المهاجرين. من هنا تبدو حساسية اليهود لنشر أرقام النزوح.

(٦٧) **تقرير شو**، مرجع سابق، ص١٣١.

(68) **Esco Study** (1947)**, Vol.I,** Op.Cit., p.405.

لا تتوفر أرقام كاملة عن نزوح اليهود من فلسطين في فترة الانتداب. وغاية ما تيسر منها هو النزوح عن السنوات ٢٢- ١٩٣٩ كالآتي[٦٩]: ١٩٢٢(١٤٥١)، ١٩٢٣(٣٤٦٦)، ١٩٢٤ (٥٠٧)، ١٩٢٥ (٢١٥١)، ١٩٢٦ (٧٣٦٥)، ١٩٢٧ (٥٠٧١)، ١٩٢٨ (٢١٦٨)، ١٩٢٩ (١٧٤٦)، ١٩٣٠ (١٦٧٩)، ١٩٣١ (٦٦٦)، ١٩٣٥ (٣٩٦)، ١٩٣٦ (٧٧٣)، ١٩٣٧ (٨٨٩)، ١٩٣٨ (١٠٩٥)، ١٩٣٩ (١٠١٩) مهاجراً- ولا تتوفر بيانات عن السنوات ٣٢-١٩٣٤ ويبلغ مجموعها ٢٥٦٠٤ نازح.

ويؤخذ من مصدر آخر[٧٠] أن أرقام النزوح أعلاه فيما بين عامي ١٩١٩-١٩٢١ قد بلغت ٢٢٤٦ (وهو لا يتكرر في سواه)، كما أنه يخالف أرقام النزوح أعلاه عن سنة ١٩٢٢ فيحددها بـ ٥٠٣ نازحين، ويحدد النزوح في سنة ١٩٢٤ بـ ٢٠٣٧ نازحاً.

ولا مجال للتأكد من صافي معدل الهجرة لأن ذلك يعتمد على الاتفاق على أرقام الهجرة ومعرفة كاملة بأرقام النزوح. وكلاهما غير متوفر- وربما يكون ذلك مقصوداً.

المطلب الثاني: تحليل سكان فلسطين زمن الانتداب

تمكن اليهود عن طريق صافي الهجرة المتراكمة من زيادة أعدادهم في فلسطين ورفع نسبتهم إلى باقي السكان. وكان هذا مؤشراً لمدى النجاح النسبي الذي حققوه بصدد زرع دولة اليهود في فلسطين. وقد جاء اليهود كعنصر دخيل على باقي السكان العرب، بقصد بلوغ الأغلبية حكم البلاد، وهذا ما أفلحوا فيه في النهاية عن طريق الحروب المتكررة والإجراءات الجائرة ضد السكان العرب الأصليين. ويمكن تقديم **تحليل موجز لسكان فلسطين** على النحو التالي:

---

(69) للسنوات ٢٢-١٩٣٦، انظر- **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، مرجع سابق، ص ٣٦٨-٣٦٩.
- للسنوات ٣٧-١٩٣٩،انظر **Esco Study**(1947)**, Vol. II**, Op.Cit., p.674.-
(70) **تقرير شو**، مرجع سابق، ص ١٣١.

جدول (٤): تطور سكان فلسطين زمن الانتداب في سنوات مختارة*

المجموعة السكانية / السنوات	العرب وغيرهم (غير اليهود)				يهود	إجمالي سكان فلسطين
	مسلمون	مسيحيون	آخرون	المجموع		
تقدير ١٩١٨	٥٧٤٠٠٠	٧٠٠٠٠	٠٠	٦٤٤٠٠٠	٥٦٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
تعداد ١٩٢٢/١٠/٢٣	٥٨٩١٧٧	٧١٤٦٤	٧٦١٧	٦٦٨٢٥٨	٨٣٧٩٠	٧٥٢٠٤٨
تعداد ١٩٣١/١١/١٨	٧٥٩٧٠٠	٨٨٩٠٧	١٠١٠١	٨٥٨٧٠٨	١٧٤٦٠٦	١٠٣٣٣١٤
تقدير ١٩٤٤	١٠٦١٢٧٧	١٣٥٥٤٧	١٤٠٩٨	١٢١٠٩٢٢	٥٢٨٧٠٢	١٧٣٩٦٢٤
تقدير ١٩٤٦	١٢٩٣٠٠٠		٣٥٠٠٠	١٣٢٨٠٠٠	٦٠٨٠٠٠	١٩٣٦٠٠٠
تقدير ١٩٤٨/٥/١٤	٠٠	٠٠	٠٠	١٤١٥٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٢٠٦٥٠٠٠

* المصادر: ١- تقديرات ١٩١٨، ١٩٤٦، ١٩٤٨/٥/١٤ صايغ، يوسف عبد الله (١٩٦٦)، مرجع سابق، ص٦١. ٢- تعدادي ١٩٢٢ و ١٩٣١ وتقدير ١٩٤٤ من:

-**A Survey of Palestine** (1946), Vol.I, Op.Cit., p. 141.

وترد كذلك في –**Esco Study**(1947), **Vol.I**, Op.Cit., p. 405, **Vol.II**, p.665.

ويمكن إبداء بعض الملاحظات على الجدول السابق، كالآتي:

١. تصاعدت نسبة اليهود إلى مجمل سكان فلسطين من ٨% عام ١٩١٨، إلى ١١% عام ١٩٢٢، إلى ١٧% عام ١٩٣١، إلى ٣٠,٤% عام ١٩٤٤، إلى ٣١,٥% في ١٩٤٨/٥/١٤. ومعنى هذا أن اليهود تمكنوا عن طريق الهجرة بالدرجة الأولى، أن ينتقلوا من مجرد نسبة هامشية عام ١٩١٨ إلى حوالي ثلث سكان فلسطين في آخر عهد الانتداب. في حين انخفضت نسبة المسلمين والمسيحيين وغيرهم من ٨٩% عام ١٩٢٢ إلى ٦٨,٥% في منتصف عام ١٩٤٨.

٢. هناك خشية من عدم دقة تعدادات السكان [71]. فقد صاحبت تعداد عام ١٩٢٢ ظروف منها أن مثل هذا العمل يجري لأول مرة في فلسطين وبالتالي كان معرضاً لأن يدلي السكان بمعلومات خاطئة نتيجة خوفهم من أن تكون هذه خطوة تستهدف تجنيد العرب، ولذا لم تلق تعاوناً جيداً، كما أن بعض المناطق لم تكن خضعت بعد لسيطرة بريطانيا حتى عام ١٩٢٣.

(71) **الفلسطينيون في الوطن العربي، دراسة في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية،** (١٩٧٨)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص ٤٩-٨٨.

كما لا يتميز إحصاء السكان غير المستقرين (البدو) بالدقة- وقد أضيفوا في الجدول السابق إلى المسلمين. فقد ظهروا في تعداد عام١٩٢١ بنحو ١٠٣ ألف نسمة، وانقصوا في تعداد عام١٩٣١ إلى ٦٦٥٥٣ نسمة، ونزلوا في إحصاءات القرى إلى ٤٧٩٨٠ نسمة، في حين قدر عددهم الحقيقي بما لا يقل عن ١٠٠ ألف بدوي[٧٢]. وقد يؤدي ذلك إلى إنقاص أعداد العرب.

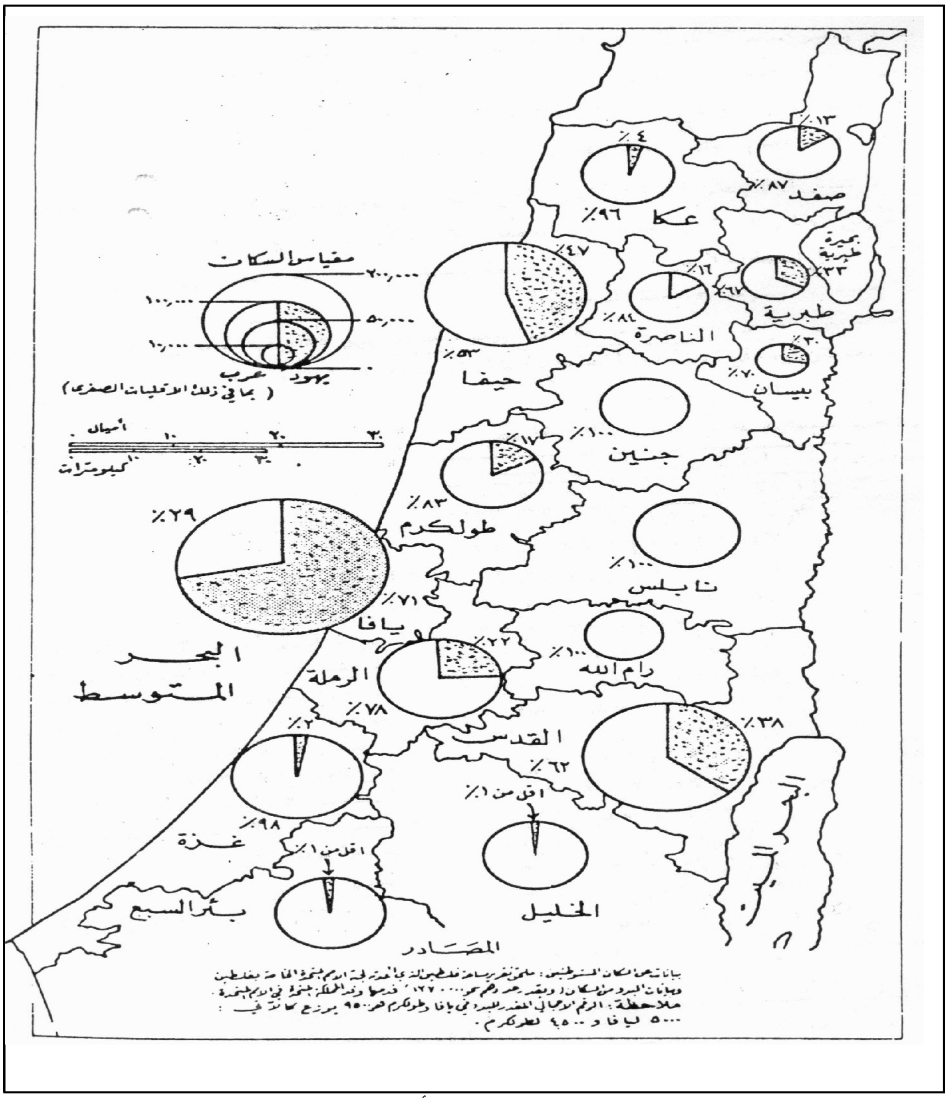
٣. لا تتفق أرقام عام ١٩٤٤ الواردة في الجدول مع ما تورده إحصاءات القرى التي صدرت في الأشهر الأولى لعام ١٩٤٥. ويرد في المصدر الأخير أن عدد اليهود ٥٥٣٦٠٠ نسمة، وعدد العرب ١١٩٤٩٢٠ نسمة والآخرين ١٤ ألف نسمة ليصبح مجمل سكان فلسطين عام ١٩٤٥ ١٧٦٤٥٢٠ نسمة [٧٣]. وتتولد صعوبة الترجيح.

ويمكن التعرف على **سكان فلسطين من خلال توزعهم مكانياً بين أقضية فلسطين**. وتأتي أهمية ذلك لتوضيح أن اليهود يتركزون في المناطق الساحلية والأراضي الخصبة، ويتجنبون المناطق الجبلية والصحراوية. ويتجلى ذلك في الشكل رقم (١) والجدول رقم (٥).

---

(72) Hadawi, S., (1970), **Village Statistics 1945, A Classification of Land and Area Ownership in Palestine, With Explanatory Notes**, P.L.O Palestine Research Center, Beirut, p.18.

(73) Ibid, p.39.



شكل (١): توزيع السكان في فلسطين بحسب الأقضية الإدارية مع النسب المئوية للعرب واليهود سنة ١٩٤٦.

الخريطة رقم ١٩٣(ب) للأمم المتحدة وثيقة الأمم المتحدة رقم ٥٧٣ (ب) آب/أغسطس ١٩٥٠.

جـدول (٥): توزيـع مقـارن بالنـسب المئويـة لـسكان فلـسطين حـسب الأقـضية عـامي ١٩٣١ و١٩٤٥*

المجموعة / السنة / القضاء	العرب		اليهود	
	١٩٣١	١٩٤٥	١٩٣١	١٩٤٥
قضاء عكا	٩٩,٣	٩٥,٧	٠,٧	٤,٣
قضاء بيسان	٨٧,١	٧٠,٣	١٢,٩	٢٩,٧
قضاء الناصرة	٨٨,٩	٨٣,٥	١١,١	١٦,٥
قضاء صفد	٩٠,٧	٨٧,٥	٩,٣	١٢,٥
قضاء طبرية	٧١,١	٦٦,٦	٢٨,٩	٣٣,٤
قضاء حيفا	٧٥,٥	٥٣,٥	٢٤,٥	٤٦,٥
قضاء جنين	١٠٠	١٠٠	صفر	صفر
قضاء نابلس	١٠٠	١٠٠	صفر	صفر
قضاء طولكرم	٩٨,٦	٨٢,٧	١,٤	١٧,٣
قضاء الخليل	٩٩,٨	٩٩,٩	٠,٢	٠,١
قضاء القدس	٥٩,٨	٥٩,٦	٤٠,٢	٤٠,٤
قضاء رام الله	١٠٠	١٠٠	صفر	صفر
قضاء يافا	٥٢	٢٩,٣	٤٨,٠٠	٧٠,٧
قضاء الرملة	٨٨	٧٦,٩	١٢,٠	٢٣,١
قضاء غزة	٩٩,٦	٩٨,٠	٠,٤	٢,٠
قضاء بئر السبع	١٠٠	٩٩,٧	صفر	٠,٣

ويلاحظ على الشكل والجدول السابق ما يأتي:

١. خلت بعض الأقضية من أي وجود يهودي يذكر، وهي جنين ونابلس ورام الله. كما أن نسب اليهود في بعض الأقضية لا تكاد تذكر وهي الخليل وبئر السبع وغزة. ولم يحدث أي تبدل يذكر في نسب عام ١٩٣١ مقارنة بنسب عام ١٩٤٥. وهذه الأقضية جبلية أو صحراوية، مما يدل على الطابع النفعي للاستيطان اليهودي. كما أن الوجود اليهودي في قضاء عكا ظل ضئيلاً- وإن يكن قد تحرك من ٠,٧% عام ١٩٣١ إلى ٤,٣% عام ١٩٤٥. ويبدو أن هذا عائد إلى عدم جاذبية هذه المنطقة لليهود، قياساً بمنطقتي القدس والسهل الساحلي بين حيفا ويافا- تل أبيب.

٢. حافظ اليهود على نسبة تواجدهم في قضاء القدس، وهي نسبة دارت حول ٤٠%. وقد حقق اليهود زيادة في نسبهم في قضائي صفد وطبرية. في حين حققوا ما يتجاوز الضعف في أقضية الناصرة وحيفا والرملة. وحققوا إنجازاً كاسحاً في قضاء طولكرم حين انتقلوا من مجرد ١,٤% عام ١٩٣١ إلى ١٧,٣% عام ١٩٤٥.

٣. تركز اليهود في عدة أقضية وبالتالي ارتفعت نسبهم فيها- وهي يافا والقدس وطبرية وبيسان والرملة والناصرة. وهذا يدل على تركز السكان اليهود في الشمال الشرقي والوسط الساحلي والقدس. وفي قضاء يافا تمكن اليهود من تحقيق إنجاز لم يتكرر في غيره إذ تمكنوا من تحقيق أغلبية سكانه، بدلاً من نسبة النصف. وهذا عائد إلى طبيعة الاستيطان اليهودي الحضري، حيث تركز اليهود في الضاحية السكنية اليهودية الملاصقة ليافا (تل أبيب). كما تحركت نسبتهم في قضاء حيفا من مجرد الربع إلى حوالي النصف، وهذا عائد إلى طبيعة تركز اليهود في المدن الساحلية والموانئ وهو نفس ما ينطبق على قضاء يافا. وأما تضاعف نسبتهم في قضاء الرملة فعائد إلى كونها منطقة جوار ملاصقة لقضاء يافا. ولنفس السبب يعود تضاعف نسبتهم في قضاء بيسان نظراً لقربها الملاصق من طبرية.

٤. شكل اليهود نسباً مؤثرة جداً في بعض الأقضية: ففي عام ١٩٣١ شكلوا نحو نصف سكان قضاء يافا، ٤/١٠ من سكان قضاء القدس، ونحو ٣/١٠ من سكان قضاء طبرية. ولكن هذه النسب ازدادت تأثيراً حين بلغت عام ١٩٤٥ الآتي: نحو ٧/١٠ في قضاء يافا، نحو نصف قضاء حيفا، نحو ٤/١٠ في قضاء القدس، نحو ثلث قضاء طبرية، نحو ٣/١٠ في قضاء بيسان، نحو ربع قضاء الرملة.

٥. حصلت الزيادة اليهودية (المطلقة والنسبية) نتيجة للهجرة اليهودية إلى فلسطين (٧٤%)، في حين شكلت الزيادة الطبيعية (صافي معدل المواليد والوفيات) مصدر الزيادة عند العرب (٨٣%)، وهذا عائد إلى طبيعة التكوين السكاني اليهودي.

٦. في قضاء القدس شكل اليهود نسبة تربو على ٤٠% بقليل، ويضم القضاء مدينة القدس والمناطق المجاورة لها. أما في مدينة القدس ذاتها (القديمة والجديدة) فقد شكل اليهود نسبة ٥٤,٣% عام ١٩٢٢، ٥٦,٦% عام ١٩٣١، ٦١,٧% عام ١٩٤٤[٧٤]. أي أن اليهود شكلوا نسبة تزيد على نصف عدد سكان مدينة القدس منذ بداية الانتداب حتى نهايته. ولم تكن هذه نسبتهم في المناطق المجاورة والريفية التابعة لقضاء القدس، وهذا واضح من نسبتهم في مجمل القضاء.

(74) **A Survey of Palestine** (1946)**, Vol.I**, Op. Cit., p. 148, 151.

توزيع السكان بين الحضر والريف

أ. يستخلص من تعداد سكان فلسطين عام ١٩٢٢ توزع مجمل السكان إلى ٣٤,٩% يسكنون الحضر، ٥١,٤% يقطنون الريف و ١٣,٧% يقيمون في البادية. وتوزعت نسب سكنى المدن أو الريف بين المجموعات السكانية إلى ما يلي: المسلمون (الحضر ٢٣,٥%، الريف ٧٦,٥%)، والمسيحيون (الحضر ٧٥,٤%، الريف ٢٤,٦%) واليهود (الحضر ٨١,٩%، الريف ١٨,١%) ويدل هذا على الارتفاع الكبير لنسبة التمدن عند اليهود، يتلوهم المسيحيون، أما نسبة المسلمين فلا تصل إلى ربع عددهم.

ب. يتبين من تعداد عام ١٩٣١ (٧٥) أن المعدل العام للحضر هو ٣٧,٤%، والريف ٦٢,٦%، وأن نسبة المسلمين (الحضر ٢٤,٨%، الريف ٧٥,٢%)، والمسيحيين (الحضر٨٥,٨%، الريف ١٤,٢%)، واليهود (الحضر ٧٣,٦%، الريف ٢٦,٤%). هنا يلاحظ أن المسلمين قد حافظوا على سمتهم الريفية، في حين فاقت نسبة التحضر بين المسيحيين نظيرتها بين اليهود. برغم ارتفاع نسبة عدد سكان الريف بين اليهود،إلا أن نسبة ساكني الحواضر ظلت نحو ٤/٣ السكان اليهود.

ج. في عام ١٩٤٢ قدر المعدل العام (الحضر ٣٥,٧%، الريف ٦٤,٣%)، وبلغت نسبة المسلمين (الحضر٢٧,٢%، الريف ٧٢,٨%)، والمسيحيين (الحضر ٧٨,٤%، الريف ٢١,٦%) واليهود (الحضر ٧٦,٣%، الريف ٢٣,٧%). وهي صورة تكاد تقارب ما تبين من تعداد عام ١٩٣١(٧٦). وقدرت نسبة الممارسين للعمل الزراعي بين الريفيين اليهود فيما بين عامي ١٩٣١-١٩٤١ بـ سُبع عددهم(٧٧).

د. يلخص أحد المصادر توزع اليهود بين الحضر والريف فيما بين عامي ١٨٨٠-١٩٤٨ بأن مجمل يهود المدن قد بلغ ٧٧%، في حين بلغ مجمل اليهود الريفيين ٢٣% (٧٨). وهي نتيجة تؤكد أن طابع الاستيطان اليهودي في فلسطين ظل مدنياً أكثر منه ريفياً، وهو ما يؤدي إلى القول بأن الصهيونية لم تتمكن من جعل اليهودي يلتصق بالأرض أو أن يغير نمط حياته وطبيعة الأعمال التي يمارسها. وقد استفحل الخلل في العلاقة بين سكنى اليهود للمدن وللريف بعد قيام إسرائيل.

خاتمة: نتائج وتوصيات

شكل الصراع السكاني بين العرب واليهود في فلسطين، جزءاً من الصراع السياسي العام بينهما. وفي حين ترنو الصهيونية إلى خلق وجود سكاني يهودي، يتضخم باضطراد ترفده

(75) Himadeh, S., (ed.), (1938), **Economic Organization of Palestine**, American University of Beirut, Beirut, p.13.

(76) **Esco Study** (1947)**, Vol.II,**Op. Cit., p.1049-1050.

(77) Ibid, p.685.

(78) Gvati, H. (1985), Op. Cit., p.110.

الهجرة ويتجنب النزوح، ويسعى لقبض السيادة على البلاد- فقد عملت في المقابل على تحجيم نمو عرب فلسطين والتخلص من وجودهم بالطرد والتهجير والعسف والتضييق على الموارد وسلب الأرزاق من أرض وماء ترغيباً أو ترهيباً. وهو نهج صهيوني ثابت مرتكز على التعصب والانغلاق ونبذ وجود الغير أو مساكنته، يحمل معه بذور تدميره.

لم تجد الهجرة اليهودية في ظل العهد العثماني أبواب فلسطين مفتحة، فقد مانعتها السياسة العامة وجملة من القوانين والإجراءات والاعتراضات، مما حد من تدفقها. وهو ما تبدل في ظل الانتداب البريطاني الذي عمل في ظل التزامات دولية، وممالأة ظاهرة، وظروف مواتية، وقوانين وإجراءات جرى اختراقها بالتحايل أو بالتواطؤ أو بالتجاهل. وهو ما مكن اليهود من أن يغدو أقلية كبيرة بدلاً من كونهم نسبة سكانية هامشية.

تباينت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين في أعدادها، وأصولها القارية والإقليمية، وفي مكوناتها الفكرية والمهنية، وفي خلفياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.وتنوعت في أنماط توطنها، وأماكن استقرارها، ونوعية أشغالها، وقدراتها وانجازاتها... إلخ. وبصورة عامة تكاد أن تكون ذات أصول غربية (اشكنازيم)، اتجهت إلى التركز في المناطق الساحلية وقرب الموانئ البحرية والأراضي الخصبة، وتجنبت الأماكن الجبلية والصحراوية، وخلت بعض الأقضية من أي وجود سكاني يهودي ذي بال. وغلب على الاستيطان اليهودي الطابع المدني النفعي.

أفلحت الصهيونية في قلب التوازن السكاني في فلسطين لصالحها. ولكن ذلك ما زال محفوفاً بالمخاطر. فاللاجئون العرب الفلسطينيون الذين طردوا قسراً من بيوتهم فيما عرف بإسرائيل إلى مناطق في الوطن (إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة) أو إلى الدول العربية أو العالم- يتمسكون بحقهم في العودة وتحصيل التعويض المناسب فردياً وجماعياً، ويرفضون التوطين في بلاد بديلة. وسيبدل إنجاز هذا الحق طابع إسرائيل اليهودي، وسيدخلها في دائرة توازن سكاني جديد مفرغ الحلقات،هو في منتهاه ليس لصالحها. وسيعاني الوضع السكاني اليهودي خللاً مستديماً وتراجعاً، نتيجة تناقص نسبة صافي الخصوبة الطبيعية، واستنزاف المخازن السكانية الرئيسة لليهود في العالم(روسيا وبولندا وشرق أوروبا)، وما يعنيه من تدني أعداد المهاجرين. وهو ما يضع الصهيونية أمام معضلة صعبة بالضغط على يهود دول الوفرة (أميركا وأوروبا الغربية) مما قد يفقدها قوة هؤلاء اليهود للضغط على بلدانهم لصالح إسرائيل، في ظل تنامي ظاهرة النزوح المعلن أو المستتر.

ويمكن إقامة مشابهة بين تجربة الصهيونية وبين الحروب الصليبية في جوانب عديدة، وإذ أخذ بالجانب السكاني فإن انقطاع تدفق الغزاة البشري أدى إلى تناقصهم وتدني تأهيلهم، وتعاليهم وتقوقعهم، وربما إلى تراخيهم، مما أتاح الفرصة لتنامي المقاومة وتعاظم قواها لطرد المحتل. وهو ما يضع علامات استفهام عديدة حول مستقبل الوجود اليهودي في فلسطين، والكيان الذي أقامه.

المراجع العربية

- أبوعرفة، عبد الرحمن. (١٩٨١). الاستيطان، التطبيق العملي للصهيونية. وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر. القدس.

- بولاك، ن.أ.(١٩٧١). إسرائيل أمة وتاريخها. ط١. دار النشر العربي. تل أبيب.
- بويصير، صالح مسعود. (١٩٦٩). جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن. ط٢. دار الفتح للطباعة والنشر. بيروت.
- **تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران. لمؤلفه السر جون هوب سمبسون. رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر من جلالته في شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٠**. مطبعة دار الأيتام السورية. القدس الشريف (ويحمل رقم Cmd.٣٦٨٦).
- **تقرير لجنة التحقيق في اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩. رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر من جلالته في شهر آذار سنة ١٩٣٠. (تقرير شو).**
- **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين. عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تموز سنة ١٩٣٧**. مكتبة الطباعة والقرطاسية. القدس (الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩).
- جريس، صبري (١٩٨١). تاريخ الصهيونية. حـ١. ط٢. منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث. بيروت.
- حلاق، حسان علي. (١٩٧٨). موقف الدولة العثمانية من النشاط الصهيوني ١٨٩٧-١٩٠٤. شئون فلسطينية. العدد ٧٥/٧٤. منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث. بيروت.
- سعد، الياس (١٩٦٩). الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة. دراسات فلسطينية. ٦٦. منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث. بيروت.
- السفري، عيسى. (١٩٣٧). فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. مطبعة ومكتبة فلسطين. يافا.
- صايغ، يوسف عبد الله. (١٩٦٦). الاقتصاد الإسرائيلي. ط٢. منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث. بيروت.
- عبد العزيز، مصطفى (١٩٦٨). الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة. دراسات فلسطينية ٣٥. منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث. بيروت.
- علي، أورخان محمد. (١٩٨٦). السلطان عبد الحميد الثاني. حياته وأحداث عهده. دار الوثائق. الكويت.
- عوض، عبد العزيز محمد. (١٩٨٣). مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ١٨٣١-١٩١٤. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.
- **الفلسطينيون في الوطن العربي. دراسة في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية**،(١٩٧٨). معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة.
- فهمي، وليم. (١٩٧٤). الهجرة اليهودية إلى فلسطين. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- منسي، محمود حسن صالح. (١٩٧٢). دراسات في تاريخ الشرق العربي الحديث. حـ١. دار الفكر العربي. القاهرة.
- **الهجرة اليهودية إلى فلسطين**، (د.ت) جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. إدارة فلسطين.
- هيكل، يوسف. (١٩٣٧). القضية الفلسطينية. تحليل ونقد. مكتبة الفجر. يافا.
- **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين (المجموعة الأولى). ١٩١٥-١٩٤٦**. (١٩٥٧). جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. دائرة فلسطين.

المراجع الأجنبية

- **A Survey of Palestine**. (1946). 2 Vols. prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo- American Committee of Inquiry. Government Printer.
- Avneri, A. (1982). The Claim of Dispossession, Jewish Land Settlement and the Arabs. 1878-1948. Herzel Press. New York.
- Bacchi, R. (1977). The Population of Israel, The Institute of Contemporary Jewry, Hebrew University, Demographic Center, Prime Minister's Office.
- **Esco Foundation for Palestine** (1947). Palestine A Study of Jewish Arab and British Policies. 2 Vols. Yale University Press, New Haven.
- Gvati, H. (1985). A Hundred Years of Settlement. Keter Publishing House. Jerusalem.
- Hadawi, S. (1970). Village Statistics 1945, A Classification of Land and Area Ownership in Palestine, With Explanatory Notes. P.L.O Palestine Research Center. Beirut.
- Himadeh, S. (ed.), (1938). Economic Organization of Palestine. American University of Beirut. Beirut.
- Mandel, N. (1976). The Arabs and Zionism Before World War I. University of California. California.
- Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Transjordan for the year 1925.
- Report … for the year 1934.
- Report … for the year 1935.
- Statistical Abstract of Israel. (1979). Central Bureau of Statistics, Jerusalem.
- Statistical Abstract of Israel. (1983). Central Bureau of Statistics, Jerusalem.
- Statistical Abstract of Israel. (1987). Central Bureau of Statistics, Jerusalem.

المصادر

١. العام ١٩٣١ استخرجت النسبة المئوية من الذيل الرابع لتقرير **اللجنة الملكية لفلسطين،** مرجع سابق، ص ٥٢٧، وهو مقتبس من تعداد عام ١٩٣١. وقد ضمت أرقام قضاء بيت لحم إلى قضاء الخليل، كما ضمت أرقام قضاء أريحا إلى قضاء القدس - حسبما أصبح التقسيم الإداري عام ١٩٤٥.

٢. نسب عام ١٩٤٥ مستخرجة من أرقام مطلقة وردت في:

- Hadawi, S. (1970**).** Village Statistics 1945**.** Op. Cit. p.39.